

۷۵۷/۱۱۱۱ رقم

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۳۷۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه بر طبعیات شفا

مؤلف آقا جمال خوارزمی

مترجم

۱۷۴۷۷

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۵۴۲

۶۱۰۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاضر بر طبق کتابخانه

مؤلف: آقا جمال خراسانی

مترجم:

شماره قفسه: ۸۴۷۷

شماره ثبت کتاب: ۲۰۸۵۴۲

تبریز

۱۰۹۷

۱۷۳۷۷
۲۰۸۵۴۲

از میرزا محمد طاهر
لغیر او طاهر الشیرازی



طاهر امام علی بن طاهر

۱۷۳۷۷
۲۰۸۵۴۲

المقالة الثانية في الحركة
ومليحى محركاتها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله وفي كذا خرج الفعل عن القوة لا يفي ان المعنى غير ان
لا يفي كذا خرج الفعل من حيث هو حتى ايضا اليه فالتوابع
عن الانتم ويكونان قوتان الفاعل هو اليوم الذي بعد اليوم الذي فيه
فقد اخذ في مفهومه نسبة احد اليه وفي مائة خرج من الفعل فخرج
المعنى الى الفعل فامل **قوله** والحركة في هذا اي على تقدير
تقديره في هذا تقديره في الآتي في هذا تقديره في الآتي
احدا من هذه الآتي لانه مقدمة حقيقة في الواقع فوجعكم السهولة
المذكورة كالتقدمات السابقة عليها فان **قوله** فان ذات المتحرك ما
بالقوة شيئا متحرك اليه مانعية والمجمل خبران وقوله وانما بالحركة
عطف على الخبرين على مجزئ المجلة وقوله فانه في كذا يكون تقديره على
المذكورة او المجملين وانما جعل المتكثير وجعل جملة يتحرك اليه صفة شيئا
وكذا ما عطف عليه وجعل خبران قوله فانه لا يكون حاله وهو ان كان
ظا العبارة فله يستقيم فانه عدم مساواة حاله في التصويتين انما يترب
اذا كان المتحرك بالثقة شيئا يتحرك اليه وانما بالحركة يصل اليه لا على ما
لم يكن كذا كذا هو مقتضى الكلام على هذا التوجيه فتعق **قوله** ان كان غير
وكنه ليس كذا ان اردت بالغيرية مغايرة في شئ فذلك ما في وان اردت
بها التغير من حال الى حال فله يكون ايضا كذا لان التغير قد يكون في

مقدور

لا يلزم ان يكون متحركا **قوله** طبيعة غير محدودة كان المراد انها قابلة
لغيرها بالنهاية ولا ينهي قوتها الى حد لا يمكن قوتها بعده وح

بالانهاية كاترى فانه الانهاية في الشئ توجب كونه غير محدودة
المعنى وانما مفهوم الانهاية كاهوط كلام الشيخ فليس كذا قوله ان كان
كانه انشائه الى انه لا يستقيم توصيف الحركة بمعنى التوسعة وانما يستقيم ذلك

الحركة بمعنى القطع مع ان الحركة الموصوفة عندهم هي التوسعة **قوله**
فان الله من السليم يعني في ترتيبها ما قلناه اما الاول فانه قد ذكرها لها

اما الاخر فلا يخرج الامم من الحركة فتعق في التغير الذي ايضا يترتب عليه
على التغير انشائي واما وصف الحركة فيرد عليه ما يورده على التغير في الآتي

ان الشيخ جعله اعم حيث حكم بكما في قوله في ترتيب الجمع فانهم **قوله** فان
ان في هذا الامر اتصال الظاهر ان كان الحركة وجود فذلك لا يصلح ان

واخرى وما ذكره الشيخ من انه لا يحصل للمحرك وهو بين المبدأ والمنتهى ثم
يكون ان يحصل له في البين لكن حصوله تدريجيا منطبقا على الزمان فان في

يكن ان يكون على وجهين فان غير فار غير القار منه يحصل في مجموع
حصوله تدريجيا وعدم فيه ايضا كذا وكل جزء فرض منه يحصل في جزء

ذلك الزمان وعدمه ايضا فيه على التدريج وعدمه بالكلية عند الشئ
وهو انه الوصول الى المنتهى كان عدم كل جزء بالكلية جدا يخرج من الزمان الذي

هو ظرفه وبما جملة فالعقل لا ياتي عن وجود مثل كذا ان في الجرح كذا
هذا المعنى فلا وجه لاحكام وجودها هنا واما ما استشكله الامام ان

من ان الزمان عندهم مقدار الحركة بمعنى لقطعها والوجود له في الخارج كيف

هذا
انما
المراد
بها
الانهاية

الارادة

الزمان

الذي

يتقدم بالزمان الموجود في الخارج بل الحركة عندنا في حال الزمان وعلة وجودها
 محال لوجود وعلة العلم الا ان الزمان لا يوجد له في الخارج بل في الذهن
 ليس من القائلين بهذا المذهب فيما يسترى ان دفاعه باحققة الحق الزمان
 في حواشه القديمة على الشرح الجديد للوجود من انهم في غير الزمان في حواشه
 بواكلا من الزمان على السلطة وادعى وجود الزمان في الخارج وينبغي
 الحاسنين والشهود والاثام والاساعات وعدد من اقسام الزمان
 ايضا وجود الحركة وتقدمها بالزمان وانطبقا على المسافة وتكميها بالمكان
 ثم عند تحقيق الحال صرح بان الحق من الحركة هو الوسط الذي يتم
 الخيال ذلك لان علمه وانما هو مفهوم وان الزمان انما هو مفهوم
 في الخارج بل تمتع بوجوده وان الموجود فيه هو الات السبل الذي يربط
 الحال ونسبه اليه نسبة الحركة التوسيطية الى القطعية وعلى هذا فلا
 عليهم والحق ان ما ذكره انما هو من جانب الزمان اما الشرح في كلامه في الحركة
 والزمان اضطراب جدا فانه مهيأ في وجود الحركة بمعنى القطع في الخارج
 حيث الزمان قطع بوجود الزمان وان مقدار الحركة واستدلاله وسبق في الزمان
 في حواش السبل فيشعر بعدم كمال وجود الزمان السبل لان امر متعلق في حواش
 الشكوك المتولة في الزمان صرح ايضا بوجود الزمان كونه الزمان الموجود منها
 متعلقة الوجود بحصوله ومنها ما هي اضعف في الوجود وان الزمان يشبه
 يكون اضعف من الحركة ولا يصرح بان الوجود منه هو الازمان السبل الذي
 وجوده سابقا او الزمان قائم على الاول لا يشكال كذا في هذا الحق
 على الثاني وهو اللفظ من كلامه في كلامه دارين ان يكون مراده ان يثبت

بعض

يعني انه في حواش الزمان والحركة في حواش الزمان وعلة وجوده
 محصل دفعه وعلى الوجهين فيكون الحركة في حواش القطع ايضا فانه لا
 اقوى وجوده كاشا الى الشرح فلا بد عليه ما ارده الامام في حواش
 الثاني في كلامه مهيأ في حواش الزمان وجود الحركة وجودا محصلا مستقرا وان
 في حواش الزمان ليس في الخارج بل في الذهن ولا يخفى عن تكلفه في حواش
 استدلال الحق المذكور في حواشه المذكورة على ان الحركة بمعنى القطع غير
 في الخارج بانه اذا قيل الشيء انه موجود في الماضي فلا يخفى انما هو موجود
 مقارن لصفة المعنى فيكون موجودا ومعدوما معا لا معنى للمعنى الا لا
 او يرد ان وجوده كان مقارنا لوصف الحضور ثم لا يلحق به في حواش
 فيكون ان يكون موجودا في الماضي فاما لا يكون متصفا بالوجود في الماضي
 موجودا في الماضي بهذا المعنى وتخصه ان وجوده كان مقارنا لوصف
 وهو متصف بالان في الماضي لم يكن ان يكون موجودا في الازمان وقس عليه مقار
 الوجود الاستقبال وان كان مقارنا لوصف الحضور لم يكن ان يكون له حيز
 ان من الازمان وهو محو وبعبارة اخرى التي اذا استلزم احد وصفين
 بجانب وجوده شيئا منهما لم يوجد أصلا والحركة يستلزم احدا لاثنين
 المعنى والاستقبال لوجودها لا يخاف شيئا منها فلا يوجد أصلا اما
 الاستلزام فظا لا حضور لها واما ان لا يخاف وجوده شيئا منها فلا يوجد
 الآن وليس بوجود الازمان واستقبال الازمان وليس بوجود الازمان في حواش
 في الخارج اصلا انتهى واعتبر في حواش النفاذ الباغي في حواشه على شرح
 اذ اول كلامه لو لم هذا اللفظ لكان على ان الحركة غير حادثة في الخيال بل سبل

في حواش الزمان والحركة في حواش الزمان وعلة وجوده
 محصل دفعه وعلى الوجهين فيكون الحركة في حواش القطع ايضا فانه لا
 اقوى وجوده كاشا الى الشرح فلا بد عليه ما ارده الامام في حواش
 الثاني في كلامه مهيأ في حواش الزمان وجود الحركة وجودا محصلا مستقرا وان
 في حواش الزمان ليس في الخارج بل في الذهن ولا يخفى عن تكلفه في حواش
 استدلال الحق المذكور في حواشه المذكورة على ان الحركة بمعنى القطع غير
 في الخارج بانه اذا قيل الشيء انه موجود في الماضي فلا يخفى انما هو موجود
 مقارن لصفة المعنى فيكون موجودا ومعدوما معا لا معنى للمعنى الا لا
 او يرد ان وجوده كان مقارنا لوصف الحضور ثم لا يلحق به في حواش
 فيكون ان يكون موجودا في الماضي فاما لا يكون متصفا بالوجود في الماضي
 موجودا في الماضي بهذا المعنى وتخصه ان وجوده كان مقارنا لوصف
 وهو متصف بالان في الماضي لم يكن ان يكون موجودا في الازمان وقس عليه مقار

في حواش الزمان والحركة في حواش الزمان وعلة وجوده
 محصل دفعه وعلى الوجهين فيكون الحركة في حواش القطع ايضا فانه لا
 اقوى وجوده كاشا الى الشرح فلا بد عليه ما ارده الامام في حواش
 الثاني في كلامه مهيأ في حواش الزمان وجود الحركة وجودا محصلا مستقرا وان
 في حواش الزمان ليس في الخارج بل في الذهن ولا يخفى عن تكلفه في حواش
 استدلال الحق المذكور في حواشه المذكورة على ان الحركة بمعنى القطع غير
 في الخارج بانه اذا قيل الشيء انه موجود في الماضي فلا يخفى انما هو موجود
 مقارن لصفة المعنى فيكون موجودا ومعدوما معا لا معنى للمعنى الا لا
 او يرد ان وجوده كان مقارنا لوصف الحضور ثم لا يلحق به في حواش
 فيكون ان يكون موجودا في الماضي فاما لا يكون متصفا بالوجود في الماضي
 موجودا في الماضي بهذا المعنى وتخصه ان وجوده كان مقارنا لوصف
 وهو متصف بالان في الماضي لم يكن ان يكون موجودا في الازمان وقس عليه مقار

التدبير والتعاقب لا يحدوث في الخيال بل في الزمان الحاضر والآتي
 الاجزاء المتعددة ولا يكون حدوثها مقارنا لوصفها في الزمان
 موجودا او معدوما اذا لمعنى للمضي الانقضاء ولا يكون حدوثها
 مقارنا لوصفها لاستقبال مثل هذا فانه قلت لعله يقول ان حدوث كل
 قطعة من الامر المتحد في الخيال لها ما هو في ان وجودها في الزمان
 الاخير فليس حدوثها في الزمان متبعا على الزمان بل كل قطعة
 حدوثها في ان وقتها كالحوادث المتعاقبة في وجودها اذ كل منها وجود
 في زمان وليس الجميع موجودا في الجميع وكونه الجميع موجودا
 في جميع الزمان واحدا في جميع الانات لا ينافي وجود كل في زمان او
 حدوث كل في ان انا جليما فيما اجتمع اجزاء الجميع لامطلاق ذلك
 الكلام لا يخفى من وجهه لكن هذا القول قد جزم في بعض تعلقاته على اجزاء
 زمانه التطبيق في صورة التعاقب لخاصة انما اذا كان كل واحد
 في زمان فالجميع موجود في جميع الزمان ومع التطبيق لا في وجودها
 وكان فاما هو في جميع الزمان وجزءه ليس موجودا فيه لانه جزء الزمان
 التدبير كما لو كان موجودا في جزء ذلك الزمان واما انما قيل بان
 الاوصاف الثلاثة من المضي والمستقبل والحاضر اوصاف لشيء
 الاشياء في طرف الزمان فاما ان وجوده في نفس الزمان لا يكون مقارنا
 لشيء منها في وجوده لانه انتهى وما اورد من الاربعة من جهة كونه
 من السؤال لا يخفى عن مضاف فلا بأس بتخصيصه فنقول كما كان اصله
 لعله يقول ان حدوث الامر المتحد في الخيال لا يكون شيئا فاما جليما

الاخرى

هذا من جهة ان القول
في بعض تعلقاته

ويجوز ان في جميعه في جهة
 جميع ما اورد عليه والذي اعلمت
 طاب ثراه في حواشيه على الا
 كما يظهر من مراجعة اليها
 منه وانما

على الزمان حتى يجرى فيه ما ذكره المحقق من الدليل بل لعله لا يثبت في الخيال الا
 محسوس منه كما اذا قطع بمقدار جزءه مثلا حتى يتقوى عن ادراكه هو
 منها مثلا ويقول ان حدوث هذا القيد في الخيال انا هو في ان
 لا استحق في ارشام امر منهم فانه لا ينضم في الخيال الى احوال حدوثه
 في الخيال وهو و هكذا لا يمتثل في الخيال الا اذا صار بمقدار جزءه
 في ان حدوث هذا القيد ايضا وهكذا حتى ينتهي الحكمة في حدوث كل قطعة انا هو
 و حدوث الجميع من حيث مجموع انا هو في الانه الاجزاء اختلفت الجميع
 انما يتم بتعدد القطعة الواحدة وهو في الانه الاخير على هذا في ان
 كل قطعة من الخيال فان لحدث فيه شيء مع عدم انقطاع الحكمة و دعوى
 مخالفة لبدئية والملاحظة اذا كانت قليلة جدا لعله لا يخفى
 هذا انما لما لا يان يوجد هذا لا يكون في دفع النقض اذ يمكن اجزاء الحقائق
 بالتحكم بما ذكره المحقق من انه اذا كان اشياء كل منها وجود في ان او في
 فالجميع موجود في جميع تلك الانات والازمنة اذ في جليما يكون الجميع
 في جميع الانات في ان وجوده فيه اما مقارنا لصفة المضي في ان يكون
 ومعدوما معا واما مقارنا لصفة الحضور في ان يكون الجميع موجودا
 واحدا لا يتصف بالحضور الا ان وجوده في الانات لا يتصف بالحضور
 اصله ان النقض فيك لانه هذا يمنع المقدمة المذكورة وان كان كون
 الجميع موجودا في الجميع لان من وجود كل في ان او في انما جليما
 اجزاء الجميع لا مطلقا ولا في شيئا ظاهر وكان مراده ان اذ الجميع اجزاء
 الجميع كزبد ومعه وبك مثلا وكان كل منها في ان او في ان ذلك بان

منه

كونه في كل واحد من الانا لانه فتم في وجهي المجمع ايضا
 اذ المجمع اجزاء المجمع وكان واحد منها في ان اوزمان والاخر في ان
 اوزمان اخر وهكذا فتم في وجود المجمع في المجمع بل المجمع
 كل في وقت ونظ ان مجموع الحدودات من قبل الثاني فلا يمت وجود
 المجمع ولا يتم النقص وحاصل الجواب في تمام قوله **او برسم في الخيال**
 لان صورة المتحرك كان الفرق بين الوجهين ان في الاول يقول ان
 الامر الممتد وشم في الخيال من نسبة المتحرك الى المكاني وكونه فيها
 فهو مركب من تلك النسب والاكوان وفي الثاني يقول ان عند حصوله
 في جزء من المكان يحصل صورته في الخيال وذلك عند حصوله في الخيال
 وهكذا يحصل في الخيال من صور المتحرك امر ممتد مركب منها لا النسب
 مذكور في الوجه الاول فيظن ان ذلك الامر الممتد صورة واحدة متحركة
 فتأمل وقبل الفرق بينهما ان القائم بالذهن في الاول صورة واحدة
 للمتحرك ولكن بسبب نسبة المتحرك الى المكاني ارسم امر ممتد في الخيال
 فان الصورة وان كانت واحدة لكنها منسوبة الى مكاني فيتحيل اليها
 معا وزياد والقائم في الثاني صورتيان معا وزياد حاصلتان من كون
 في احد المكاني قارة وفي الاخر اخرى فالامر الممتد في الثاني ممتد في
 في الخيال في الاول منه وفيه تامل انتهى **قوله** واما المعنى في
 بالفعل الذي ان اريد بهذا المعنى كون المتحرك بحيث يكون من اول
 الحركة الى اخرها متوسلا هذين المبدأ والمشي حيث يكون له في
 كل ان اير ولا يكون له اير في اي بين كما هو المشهور في تفسير الحركة التي

في الذهن

هو

فيكون صرح ما ذكره انه امر شخصي حاصل من اول الحركة الى اخرها تحقيق في كل
 الازمان المتروكة في زمان الحركة لكون وجوده في الخارج على ما ذكره غير قابل
 كما في هذه العقل السليم انه من الاعتبار بالمتحققة في نفس الامر ايضا وهذا
 المعنى ليس بمقالة الاير في الحركة الابدية ولا من اكم وكيف في الحركة فيها
 وقد ايضا انه ليس من مقولة الانفعال على ما سيجي من الشيخ من اختيار كون
 الحركة مطلقا من مقولة الانفعال فلما كان موجودا في شيء مقولة هو
 اريد به كاهن بعض كمال الشيخ في هذا الفصل من واحد شخصي من الازمان
 المتحركة في اثناء الحركة الى اخرها من غير تبدل فيه ولا تغير لا باعتبار نسبة
 وتبدلها فهو ان سلك امكان تصغير في الحركة في الاين فلا يمكن تصغير في سائر الزمان
 قطعا اذ لا بد في الحركة في الكيف والكم مثلا في واحد من الكيف والكم
 شخصي بسيط يوجد من اول الحركة الى اخرها وايضا لا يتغير في سائر الزمان
 من اختيار كون الحركة من مقولة الانفعال مطلقا وحل كلامه هناك على انه
 في الحركة القطعية بعد كونه ههنا بعدم وجوده في الخارج وايضا انما تسم في
 الخيال كاتري والقول بان في الحركة في الاين من جنس الاين كما هو كلام الشيخ
 ههنا وفي سائر الحركات من مقولة الانفعال لانه في المجمع مقولة الانفعال
 وانه في سائر الحركات او في الحركة مطلقا في انفعال شخصي في من اول الحركة
 الى اخرها لا يتغير ولا يتبدل واما التقدير فيما هو مشعر ذلك الانفعال
 او الكيف وان تغير ذلك لا يوجب تغير ذلك الانفعال اذ التغير والاختلاف في
 الحركة ليس الا بالقياس والغرض لا العقل فيكون يحصل في المتحرك جميع تلك
 الكيفيات او الكميات المتغيرة في اثناء الحركة لكونها بمنزلة شخص واحد متصل

مختص

واحد شخصي ثم يوجد تلك الكيفيات او الكليات بالافعال كان الافعال باحد
 غير الافعال الاخرى قطعاً حتى على تقدير صحتها بشكل بان مقولة ان شئاً يتحرك
 الافعال التديجي فكيف يتحرك في الحركة منها ومع ذلك افعال واحد شخصي لا يتحرك
 لا بد لانه لا بد ان كل كنه يكون الافعال في مقولة ان شئاً يتحرك تديجاً
 هو بالبطا اذ يتحرك فيه افعال تديجي كما يتحرك في تديجي او كنهه او كنه
 عند التحقيق يظهر ان الموجود في افعال واحد شخصي بسيط لا يتحرك في
 واغايه في نسبة ثم يجد ذلك شخصه من مقولة ان شئاً يتحرك بالتحرك وقدم ادم
 الانفعال التديجي الدفعية التي في غيرها وفيها كارتى والمجمل فكل
 في بحث الحركة غير متحرك جذاً وربما كان ذلك باعتبار قصور ذهن عن تحقيق
 ما ذكره والله تعالى اعلم **قوله** اما اذا قطع اي وجعل الى المنتهى وتوقف الحركة
قوله وهذه الحالة الموجودة لا يقص الا في وجودها او بوجودها
 في التوقف والامداد بها كما يصح به كماله الحالة المتقدمة التي حكم بعدم وجودها
 في الخارج والامداد يكون وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي او وجودها
 الخيال على سبيل وجود الامور في الماضي باعتبار انها تترجم في نفس الانسان الماضي
 منطبقاً عليه في هذا الاعتبار فيصدق انها موجودة في الماضي كسائر الاشياء
 في الماضي لكن سائر الاشياء الموجودة في الماضي بانها قد كان لها وجود
 كان حاضر امر الزمان الماضي وهو ان حدودها وكذا في كل ان يفرض فيه
 فلا تنطبق على الزمان الماضي بل توجد في كل ان يفرض فيه وهذه موجودة في
 يعني انطبقاً عليه من غير ان تكون موجودة في شيء من الازمان المفروضة
 فالوجود في الماضي معنى شامل للشيئين وما وراءها يظهر شأنا او رده عليه

الزمان من انه كيف يكون وجود الحركة يعني القطع في الزمان على سبيل الوجود
 مع الاعتراض بان حصول الشيء في الماضي هو ان يكون قد كان له حصول في ان
 من الازمان الماضية مع انه ليس لهذه الحركة وجود اصلاً وذلك لان حكم الشئ
 بان وجودها على سبيل وجود الامور في الماضي اغايه على وجودها الخيال كما ذكرنا
 وهذا لا ينافي ان لا يكون لهذه الحركة وجود في الخارج اصلاً واعتراضه بان لا يكون
 في الماضي هو ان يكون قد كان له حصول في ان من الازمان الماضية اغايه
 سائر الاشياء الموجودة في الماضي غير ما لا يكون موجود في الماضي فلا ينافي
 وجود هذه الحركة في شيء من الازمان الماضية حكم بان وجودها على سبيل وجود
 الامور في الماضي فلا ينافي ما ذكره اصلاً سواء جعلناه اعترافاً صريحاً واعتراضاً
 واحداً كما يظهر تقريراً الوجهين ما قرأنا في الجواب فتأمل **قوله** لا يتحرك في
 اكون في المكان هذا ما شرنا اليه سابقاً انه ينشأ من كلام الشيخ في هذه
 ان جعل الحركة التوسعية فوجد احقيتها من الابن فلا تقبل فتقول لا
 التخصيص فليدنا وبذلك لا يثبت التخصيص وهذا وبذلك وان لم يكن موجوداً
 بالافعال لكن مع ذلك لا يصير الابن الموجود في هذا المكان شخصياً بالمعنى المشهور
 اي بالايك فرض صدقه على كبريت ضرورية المكان فرض صدقه على كل ان من
 الابن التخصيص المفروضة في حدود المسافة غاية الامر ان يكون جدياً يعني
 ما لا يصدق بالافعال على كبريت كما قد ثبت على الشيخ كونه بهذا المعنى كونه
 يفيد في وجوده اذ الشيء لم يصرف جدياً بالمعنى الاول لا يصير موجوداً بالفعل
 وهو لا يفتقر لمفهوم الابن التخصيص بهذا المكان الذي هو بابن التخصيص
 والمنتهى وان كان كلياً بكون فرض صدقه على كبريت كونه الابن التخصيص

على ما ذكره الشيخ جنى بالمعنى المشهور ايضا فانه ان واحد شخص لا يمكن ان يكون
 ايضا على كبره فان تعدد الابواب الكائنة في هذا المكان انما يكون بفرض كثر
 في تلك المسافة وعند تكثرها لم يكن هذا الفرد الشخص المتصور الذي لا يكون
 ح- ابواب شخصية اخرى كل منها يوجد في قطعة من تلك المسافة فافرض
 من تلك القطع وجود هذا الفرد انما هو بشرط عدم تكثر المسافة وفرض تكثر الابواب
 انما هو بفرض تكثر المسافة وطا انه ليس للعقل يجوز صدق ما لا يكون ح-
 الا في حاله على ما لا يمكن وجوده في حالة اخرى عند ما يحقق ما يثبت به
 ففرض الابواب بعد الشروع في الحركة ووجود التوسط المذكور يمكن قطع الحركة
 او المسافة في كل عدم لحدوثها بالواقع وعلى كل تقدير يكون هذا الوجود
 شخصا اخر فلا يكون ذلك الكليا لانه في صدق في كل كثر من الابواب
 على تقدير القطع في الواحد يكون هذه الحركة تخصا في الشخص الذي يكون على
 القطع في هذا اخر والواقع لا يكون الا قتلوا واحدا قطعوا في كل تقدير
 شخصا واحدا كسابعا رعدم وقولنا على ما يستحق ويحوزنا القطع في هذا
 او حذا اخر احتملنا ان يكون الوجود هو هذا الشخص او ذلك الشخص كما اذا
 شخصا لم يعرف الله زيد او عمرو وتري نافية بينهما فانهم اذا هبطوا
 لا يصلح الامر في نفسه لهما فلا يرمونه كونه كليا فكلنا ههنا فاملوا الامام
 انوار في المباحث الشرعية بعد ما حقق ان التوسط المذكور امر موجود
 الان مستمر استمرار الزمان كما اذا وجد بياض واحد في الزمان وبقا زائلا ونسب
 فيه قال بقى ههنا فلهذا الحصول في الوسط امر كل ولا يوجد كس في الاعيان
 ففعل ذلك التوسط انما يكون فيه كثرة عديدة اذا كانت في المسافة كثر عديدة

حتى يقال ان الذي وجد في هذا الموضع المسافة الذي وجد في المسافة
 المسافة متصل واحد فلا يكون القطع والحدود فيه واجبة الحس فافدا
 لم يكن هناك المسافة واحدة فلا يكون ذلك التوسط بين ذلك المسافة التي
 لذلك الحركة في ذلك الزمان في النوع الواحد لا امر واحدا بالمثل لان
 ما نحن مفهمه منع من وقوع الحركة فيه ونفس مفهوم التوسط المذكور
 مع وحدة الموضوع والزمان وافية وما اليه بالبعد يمنع من وقوع الحركة
 فيكون امر جزئي والمكان فرض الاجزاء فيه لا يجعله كليا فان كان
 في الشيء لا يجعله كليا فان الخط الواحد يكون ان يفرض فيه اجزاء كثيرة
 بل العبرة في كونه الشيء كليا ان كان فرض الحزبان قد عرفت الفرق بينهما وتبين
 ان ذلك غير ممكن ههنا فكذا ما عرفت في هذا الموضع الشكل العبري لا يفتقر
 التوسط اذا كان موجودا في الازمان على ما حققه فلا يمكن فيه فرض الاجزاء
 النقسم بالاجزاء كيف يمكن وجوده في الازمان الغير النقسم ففوله وان كان فرض
 الاجزاء فيه لا يجعله كليا انما يصح فيما اذا كان التوسط المذكور امرا مستمرا
 مقسما بانقسام الشيء ولا يكون موجودا في الازمان كليا بل هو خيط بين
 معنى الحركة فثبت ولا خلاف **قوله** بل يستلزم اتصالا في اتصال المسافة ولا
 بالفعل بل يحصل تكثر هذا المكان وذلك الشك بالفعل وبعد حصوله لم يكن ذلك
 الوجود الذي في كل بل يتحقق موجودا مستكثرا من الازمان في تلك المسافة فان
قوله ولو كان الحركة له لذاته لا بصلاته اعترض عليه بان الطبيعة
 لذاتها عندهم مع انها لا تحرك ابدا فان قالوا ان الطبيعة انما تنفي الحركة
 حالة ملائمة ففقد بقاءها عليها يمكن ولا يحرك ففقد شرطه على الحركة فتعطل

الرد على الطبيعة
 التي

انما الجسم ايضا يجوز ان يكون كذا في كل وقت **قوله** لا يكون مراد ان هذا
 يجوز ان الطبيعة الجسمية ليست عامة مستقلة للحركة والازم دوام الحركة في كل جسم
 لا بد من خصوصية من مادة مخصوصة او صورة تلك او حالها خاصة بقية
 الحركة عندها ولا يقضي عند حاله اخرى في كل وقت ماذكره منها واذ اثبتت
 استناد الحركة الى الطبيعة دون الجسمية المشتركة كما هو مذهبهم في كل زمان
 باختلاف الحركات في الجهات والامكنة التي يتوجه اليها فان ذلك ينهضها
 لطبيعتها المتعددة الى صورها الخاصة بالجسمية المشتركة **قوله**
 ولو كانت ذات المتحركة هذا ما انكره سابقه وتأيدته كما هو طريقه في
 الاول استلزام الاجسام المتحركة التي تقدم عنها الحركة وهذا استدلال
 الغير المتحركة اصلا الى التي لا تنفرد حركتها اصلا كالاجسام الثابتة دائما
 في مكانها الطبيعية لانها لا يتحرك اصلا لعدم وجود جسم كل ذلك جسم
 راعى اذا خرج عن مكانه الطبيعي اقتضى بطبيعة الحركة انية فيجزم عنه
 الحركة في جميع الاحوال غير موجود عندهم ولا يقضي انه برعية ما قبل من
 الاعتراض على الجواب الاول والجواب الجواب ثم اذا حمل الكلام على الوجهين
 فقوله فان وجد جسم طبيعي يتحرك انما يتفرع عليها فانهم **قوله** وقيل
 ان الذي لا يتحرك ذاته اه هذا من قبل ان يقال ان السؤال لو قام بالجسم
 ان يقوم بالجسم الابيض او بالجسم الاسود فان قام بالجسم الابيض فيجزم ان
 الاسود والياض فيه وان قام بالجسم الاسود فيجزم ان يقوم فيه سواد
 والازم ان يخرج فيه شيء من القوة الى الفعل شيء فيه بالفعل وقصده
 فان السؤال يقوم بالمهية من حيث هي لا باعتبار مع السؤال ولا لون اخر في زمان

القيام

القيام اسود بهذا السواد القائم به فلما هنا نقول ان المتحرك يجوز ان يكون ذات
 الجسم من حيث هي لا مقيدة بل لا يتحرك ولا يان يتحرك ثم في زمان الحركة
 يتحرك بالتميز كذا الذي افادها التحريك المذكور لا يتحرك اخر وهذا في
 مثل الشيخ عنه عزيب جدا **قوله** حتى يكتب من ذي قبل الى من بعد فانه
 ذي قبل بعد في بعض النسخ من ذي قبل الى من ذاعل وعلى هذا يكون قوله
 عن نفسه بدلا منه وما ناله **قوله** وباجل طبيعة الجسمية طبيعة
 لو ثبت كون حقيقة الجسمية هي الجوهر القابل للابعد كما هو مذهبهم في
 كذا في كل الكلام في اثبات ذلك اذ كما كانت الجسمية في كل جسم حركتها
 مخصوصا قابلا للابعد فاشترك الجميع في ذلك لا يدل على اشتراكها في
 الحقيقة فاسل **قوله** وهذا فعله كالمركب ان يمكن ان يكون الاستدلال
 المذكور مع السؤال والجواب ما وجهه الشيخ في كلام بعضهم وهذا البتة كلام
 الشيخ ويحتمل ان يكون السؤال والجواب ايضا من الشيخ **قوله** وكان من ذهب
 القائل الاول الى من احتج اول بهذا السائل وهذا لا ينافي صراحة التقرير
 المذكور في ان عدم استحالة سكون الجوز بالنظر الى طبيعة الجسم من حيث
 جسم كذا في الجيب اذا التفت بالمذكور بعالم كونه تقرير القائل الاول
 بهذا الوجه من اراد غير كلامهم به فانهم **قوله** ولا يلزم ذلك الحال
 حكمه الى يلزم ذلك الحال وفي بعض كلامهم بالتعليق لغيره على الوجهين
 من تارة السابق او ابتداء اعتراض اخر فعلى النسخة الاولى ان كان من
 السابق فالنسخة لا يلزم ذلك الحال الذي فرض ان من توهم بعضه ان يصير
 المتحرك لما نه غير متحرك لانه وهو مفعول يلزم وقوله ان يتغير كذا هو

الشيخ

جميع المناصب فليجان عدم جنبها عن خصوص من ذهب من قال ان الحركة في
 مقولة من تلك مقولة ولا يلهي به عام **لما** هو المناصب للثقت انما في هذا
 الظاهر ان الله الملهم في اصل المسئلة هي منة الله في هذا ما يندعي
 انما ان المناصب للثقت اليها التي هي منة الله في هذا المناصب في قوله
 ان الحركة هي مقولة ان يفتقر اليها من جهة هذه الشبهة انه محتال في الشبهة
 هي القول بالاشتراك التمتد في القول بالسيال على منة المناصب في هذا
 التمتد وهو القول بالاشتراك جود القول بالسيال ويجوز ان يفتقر اليها
 هو القول بالسيال ولا حكم ولا يفتقر اليها في ثم يفتقر في المناصب التي
 ايها التمتد الى جريان البيان في منة المناصب الاول ايضا هو القول بكونه
 مشترك على الاطلاق في الاشتراك في جود فظهر بطلان هذه الشبهة جميعا وفي
 واحد من القول بكونه مشترك في فعله كما ذكره اولنا وبناء على حقيقة التمتد
 القائلين بالاشتراك التمتد ايضا فاننا بان القول بكونه مشترك في الاشتراك
 هو كلف السيال وانما السيال مثلا وعلى هذا فليفتقر الى اصل المسئلة في
 ثمة هي القول الاول والقول بالسيال مطلقا والقول بالاشتراك به والقول
 بالسيال واما فتقر بطلان القول بالسيال وكذا بطلان المناصب التي
 بينه وبينه العلة التي هي في الحق والمضا وهو المناصب الاول في قوله
 ان سائر هذه المناصب على انه يكتفي بغير هذا المناصب الا في بطلان القول

هذا

اشترك

يكون

جميع المناصب فليجان عدم جنبها عن خصوص من ذهب من قال ان الحركة في
 مقولة من تلك مقولة ولا يلهي به عام **لما** هو المناصب للثقت انما في هذا
 الظاهر ان الله الملهم في اصل المسئلة هي منة الله في هذا ما يندعي
 انما ان المناصب للثقت اليها التي هي منة الله في هذا المناصب في قوله
 ان الحركة هي مقولة ان يفتقر اليها من جهة هذه الشبهة انه محتال في الشبهة
 هي القول بالاشتراك التمتد في القول بالسيال على منة المناصب في هذا
 التمتد وهو القول بالاشتراك جود القول بالسيال ويجوز ان يفتقر اليها
 هو القول بالسيال ولا حكم ولا يفتقر اليها في ثم يفتقر في المناصب التي
 ايها التمتد الى جريان البيان في منة المناصب الاول ايضا هو القول بكونه
 مشترك على الاطلاق في الاشتراك في جود فظهر بطلان هذه الشبهة جميعا وفي
 واحد من القول بكونه مشترك في فعله كما ذكره اولنا وبناء على حقيقة التمتد
 القائلين بالاشتراك التمتد ايضا فاننا بان القول بكونه مشترك في الاشتراك
 هو كلف السيال وانما السيال مثلا وعلى هذا فليفتقر الى اصل المسئلة في
 ثمة هي القول الاول والقول بالسيال مطلقا والقول بالاشتراك به والقول
 بالسيال واما فتقر بطلان القول بالسيال وكذا بطلان المناصب التي
 بينه وبينه العلة التي هي في الحق والمضا وهو المناصب الاول في قوله
 ان سائر هذه المناصب على انه يكتفي بغير هذا المناصب الا في بطلان القول

جميع المناصب فليجان عدم جنبها عن خصوص من ذهب من قال ان الحركة في
 مقولة من تلك مقولة ولا يلهي به عام **لما** هو المناصب للثقت انما في هذا
 الظاهر ان الله الملهم في اصل المسئلة هي منة الله في هذا ما يندعي
 انما ان المناصب للثقت اليها التي هي منة الله في هذا المناصب في قوله
 ان الحركة هي مقولة ان يفتقر اليها من جهة هذه الشبهة انه محتال في الشبهة
 هي القول بالاشتراك التمتد في القول بالسيال على منة المناصب في هذا
 التمتد وهو القول بالاشتراك جود القول بالسيال ويجوز ان يفتقر اليها
 هو القول بالسيال ولا حكم ولا يفتقر اليها في ثم يفتقر في المناصب التي
 ايها التمتد الى جريان البيان في منة المناصب الاول ايضا هو القول بكونه
 مشترك على الاطلاق في الاشتراك في جود فظهر بطلان هذه الشبهة جميعا وفي
 واحد من القول بكونه مشترك في فعله كما ذكره اولنا وبناء على حقيقة التمتد
 القائلين بالاشتراك التمتد ايضا فاننا بان القول بكونه مشترك في الاشتراك
 هو كلف السيال وانما السيال مثلا وعلى هذا فليفتقر الى اصل المسئلة في
 ثمة هي القول الاول والقول بالسيال مطلقا والقول بالاشتراك به والقول
 بالسيال واما فتقر بطلان القول بالسيال وكذا بطلان المناصب التي
 بينه وبينه العلة التي هي في الحق والمضا وهو المناصب الاول في قوله
 ان سائر هذه المناصب على انه يكتفي بغير هذا المناصب الا في بطلان القول

المستخرج

وغير هذا

[illegible]

أيضا

[illegible]

برودة المقلات على عشر فان جميع اقسام الكوكب لا يدخل في جنسها وان في مقولة ان
 وقصصها بالذات كانه لا يشاء ان يكون المقلات في جملها ان يكون جميع اقسام الكوكب منه
 انها في تلك المقولة وهي ان الكوكب مقوله على كثر في قول الاجناس لا تشارك في ذلك
 قد اخرج جميعها من حيث جنس منها ان يكون كل منها اقسامها ليا او يكون
 مقوله في جنس على غير عشر وان في الجوين قول ما لا يرد في ظاهرها ان يكون
 من حيث جنس على انها كوكب في المنصب الاوسط وحيث في الاصل
 المقولات على عشرة ان مقوله لا يفعل لانه ان يكون الواحد منها او اربعة
 نسبة الكوكب المظلمة او عن نسبة حركتها وعلى المقادير ان يابا المقولات على
 سيفصلها عن غير غيرها لانه ان يكون ما يقوله من عدم وقوله انما يكون في
 منها عدم دخولها في جنس منها الصدا لاجلها من حيث جنس واحد لكلها فان كانت
 وهذا انما هو على المنصب لاجلها انما فكلها اشار في غير مني لانه ان في غير
 بالمنصب لاجلها انما اشار في غير مني لانه ان في غير مني لانه ان في غير مني
 ولا يتبرر ان على هذا لا يقع الحكم ان يكون المنصب في جنسها من الحكم من الاوسط
 ايضا لانه لا يرد على الاوسط ان يكون المنصب لاجلها انما على المنصب لاجلها
 واحدا انما انما عليه من وجهين وعلى الاوسط من وجه واحد وانما
 المنصب الاوسط انما على اشتراك في هذا المنصب بوجهين من عليه من حيث
 على ان كان هذا المنصب لاجلها انما على اشتراك من المقولات انما على اشتراك

3

[illegible]

الصورة

الى لغير الامور المتغيرة الى الصورة المتغيرة او لا يتوسط الانتقال من الصورة المتغيرة الى الصورة
والسكون عليها ولا الصورة المتغيرة متوسطة الصورة اذ ليس بينهما غاية القرب
فهي الصورة فلا يكون الصورة المتغيرة متوسطة الصورة المتغيرة ولا الصورة المتغيرة متوسطة
الصورة المتغيرة لا يستقر الانتقال من احدية الى الاخرى الا من الصورة المتغيرة الى الصورة المتغيرة
غاية لثقل وقوله اذ لا يستقر الانتقال الى اوجدها فيها الانتقال من احدية الى
باعتبار السكون على اوسط الامر المتغيرة الى الصورة المتغيرة وليس فيها غاية لثقل
تسريتها في الصورة غايه لثقل هذا الصورة التي بينها غاية لثقل المتغيرة
فلا يستقر الانتقال الى اوسط السكون عليه وقد استقر في الصورة المتغيرة
الانتقال غايه لثقل انه على وجهين لا يكون بين الصورة المتغيرة في الصورة
لما في حيزه ان كل متكون فليس هو متكون من متكون من متكون من متكون من متكون
لما في حيزه ان كل متكون من متكون من متكون من متكون من متكون من متكون من متكون
اما الوجه الاول فالظاهر في كلام الشيخ انه لا يفرق بين الصورة المتغيرة في الصورة
المتغيرة وهذا هو المعهود المتعارف عندكم في كلام الشيخ ان الصورة المتغيرة في الصورة
لا يفرق في حكمها بوجود الصورة فيها بالاعتقاد فلهذا لا يفرق بين الصورة المتغيرة في الصورة
من سوي كلامه ان هذا ليس اصطلاحا في الصورة المتغيرة من سوي كلامه ان هذا ليس اصطلاحا
المتعارف المتعارف في هذا الفن في اشبه على هذا المعنى فكان مراد الشيخ
المذكور على الوجهين على هذا المعنى فلا فرق بين الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة

الصورة

الصورة المتغيرة على هذا المعنى فلا يفرق بين الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
الوجهين في كل واحد من وجهين ما ذكره الشيخ في الامور المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
ان الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
من وجهين فلهذا وجهه ان في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
واعتبار الصورة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
بالاعتقاد المتغير في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
واعتبار الصورة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
فلهذا وجهه ان الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
الوجهين في كل واحد من وجهين ما ذكره الشيخ في الامور المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
ان الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
من وجهين فلهذا وجهه ان في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
واعتبار الصورة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
بالاعتقاد المتغير في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
واعتبار الصورة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
فلهذا وجهه ان الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة
الوجهين في كل واحد من وجهين ما ذكره الشيخ في الامور المتغيرة في الصورة المتغيرة في الصورة المتغيرة

الصورة

وكيف مفهوم السكون فيلزم من اخذ القبلية والبعثية الزمانية كل واحد منهما
 الاولين الذين ذكرهما سابقا فالله **قوله** واضعف من هذا انه لو أخذت
 آة من قوله سابقا فنظر هل يمكن آة على ذكرنا اولاً في حله من النظر في
 الانضمام وجه اخر تغير هذا السكون فينبغي ان لا يجعل هذا من جهة الكلام
 السابق لان في هذا الوجه لم يغير هذا السكون تغيراً يتوهم انه يدغم في
 مما اورد هناك على تقدير تضاد بل جعل المقصود بالنظر هو الوجه الثاني
 فقط جعل هذا على انه بعضهم كانه اخذ الحكم من كك تارة الشيخ
 في اخر كلامه بأنه يلزم عليه ما ذكر من ان هذا وجه من آة وان جعل على ذكرنا
 فيكون جعل هذا المقصود بالنظر ولا شك في ان هذا هو المقصود من آة
 كانه باعتبار الشارعية من انه يدخل في تعريف الحركة بالشيء فيكون
 ومع فيه فادخل في تعريف الحركة وكذا فعلنا في تعريفها في تقدم
 واختص هذا بعدم ما فيه تعريف الحركة في حكم الشيخ باضعف من آة
 زارة بالزم فيه من التحوذ ولا ينافي هذا لزوم الدور في الاول على بعض
 من وجهين وفي هذا من وجه واحد التحوذ على الوجهين والوجه
قوله ما قيل هناك من لزوم الدور في مثل الحركة واخذ الضد في حادثة
 في تعريف السكون **فصله** في استواء الحركة وانها لها في الفاصل
 بين زوايا الحركة وزاوية السكون السابق عليها وان زوايا السكون التي
 لها فاة في كل من الاثنين المذكورين يصدق انه لا يحصل في كانه واحد لانا
 وان يجرى ذلك ولا يكون الا انه ليس بحركة فله في الآلة الاول لم يشترط
 الحركة وفي الثاني انتهت الحركة وانه ليس يكون فيمتنع هذا القول

على

السكون اذ قد استلزم في مكان واحد زوايا وهذا ليس كونه زوايا بل ان
 السكون زوايا ما اطلع عليه جلة الحكماء ولم يظهر منهم مخالفة ثم الظاهر
 ان عدم كونه سكوناً لا يستلزم بيان الفارق والافاقه داخله في الزمان
 اذ لو كان داخل في السكون لصدق عليه تعريف الحركة كان التحذير عليه
 ايضا لا يجوز المذكور لان في كل آة فرض في زوايا السكون الا ان الشيخ
 خص الاثنين المذكورين بالذكر لما فيها من مقتضى القول لا من ليس لبيان
 ان تعريف في آة زوايا السكون يمكن ان يكون مراد الشيخ بالتحريك في
 الحركة وانها لها حاله فيما بين ابتداء الحركة وانتهائها اخرى في الحركة
 السكونية من ما بان لم يكن الثانية ذات اعطاء اولوية اذ لا بد من فصل
 ان لا حركة فيكون لا يكون وعلى هذا وجهه فيتمتع بما به فاذن **قوله** وانما
 في كل صنف آة اشارة الى دليل اخر على ان السكون لا يجرى في مكان
 واحد بل على اذكري في الوجه المتقدم فيه بل هو عدم الحركة في الارض وتقريره
 ان كل صنف من اصناف الحركة سكوناً بقاؤه في ان السكون القابل له
 مثله ليس هو كيف الموجود زوايا بل عدم الحركة في الكيف اذ ليس شيء غير
 فكذا السكون القابل للحركة في الارض هو الابر الوجود زوايا بل عدم الحركة
 في الارض قياساً على نظائره فتدبر **قوله** على الملحق بقاؤه
 انما ذكرنا من ان اول ما يجب ان نتحقق ان السكون وجوده متى على ان
 من اسم المكان صحتها لادانته لا يكون فيه ويشمل عنه وايه والفضل
 وجود امر كك فلا حاجة الى بيان ما يثبت اولاً في الاشتغال بوجوده فلا
 ان مطابقة الشارحة مقدم على كل البيعة فكيف جعل صحتها اول ما يجب

مصل في انبعاث القول في الحركة

فمقتضى وجوده **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته
أو تصور هذا العلم والوجود في جوهره كذا هو ظاهر
لا حاجة إلى التخصيص بوجوده الذي فرضه الشيخ **فإنه** لا يمتنع
إذا فرضت تلك الهيئة في الصورة التي افترض على أرضه لا على ذاته
بعد تفهم ذاته أي بين وجودها في المكان ثبوت تلك الهيئة لها
فذلك لا يمتنع في ذاته بين أيضا أنها هي الهيئة التي تقتضي تلك الهيئة
ولا يمتنع أن يوجد ثابت وجوده تلك الهيئة يمكن الاكتفاء بعد تفهم
بيان أنها هي الهيئة التي تقتضي تلك الهيئة إذ لم يمتنع وجودها فلا حاجة
إلى أن يبين وجوده أو لا كما ذكره الشيخ وكأنه ليس مراده بقوله يقتضيها
النسبة بيان الاختصاص أيضا لمجرد ثبوت تلك النسبة المختصة بالمكان
لها هذا كتب بعض الفضلاء على قوله إذا ثبت أي ثبوت في الموضع
التي هو وجه ما هو اعتبار النسبة المذكورة انتهى فلا يمتنع أن يكون
لا يظهر معنى قول الشيخ **فإنه** لم يمتنع وجود تلك النسبة **أو** **فإنه** لا يمتنع
بعدا فثبت تلك الهيئة بوجه ما بين وجودها فثبت ثبوت تلك
النسبة **بينا** لها أي حقيقة تلك الهيئة كالبعد والسطح **فإنه** لا يمتنع
الذي بين أيها هي الهيئة التي تقتضي تلك النسبة كما بينت هيئات
التي أثبت وجوده هو البعد والسطح **فإنه** لا يمتنع وجوده في ذاته
فله مكان **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع
أن الجسم هو كل جسم لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع
ففي المكان هو الجسم **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع

فقتضها

الجسم لا يمتنع وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته
أو تصور هذا العلم والوجود في جوهره كذا هو ظاهر
لا حاجة إلى التخصيص بوجوده الذي فرضه الشيخ **فإنه** لا يمتنع
إذا فرضت تلك الهيئة في الصورة التي افترض على أرضه لا على ذاته
بعد تفهم ذاته أي بين وجودها في المكان ثبوت تلك الهيئة لها
فذلك لا يمتنع في ذاته بين أيضا أنها هي الهيئة التي تقتضي تلك الهيئة
ولا يمتنع أن يوجد ثابت وجوده تلك الهيئة يمكن الاكتفاء بعد تفهم
بيان أنها هي الهيئة التي تقتضي تلك الهيئة إذ لم يمتنع وجودها فلا حاجة
إلى أن يبين وجوده أو لا كما ذكره الشيخ وكأنه ليس مراده بقوله يقتضيها
النسبة بيان الاختصاص أيضا لمجرد ثبوت تلك النسبة المختصة بالمكان
لها هذا كتب بعض الفضلاء على قوله إذا ثبت أي ثبوت في الموضع
التي هو وجه ما هو اعتبار النسبة المذكورة انتهى فلا يمتنع أن يكون
لا يظهر معنى قول الشيخ **فإنه** لم يمتنع وجود تلك النسبة **أو** **فإنه** لا يمتنع
بعدا فثبت تلك الهيئة بوجه ما بين وجودها فثبت ثبوت تلك
النسبة **بينا** لها أي حقيقة تلك الهيئة كالبعد والسطح **فإنه** لا يمتنع
الذي بين أيها هي الهيئة التي تقتضي تلك النسبة كما بينت هيئات
التي أثبت وجوده هو البعد والسطح **فإنه** لا يمتنع وجوده في ذاته
فله مكان **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع
أن الجسم هو كل جسم لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع
ففي المكان هو الجسم **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع

الجسم لا يمتنع وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته
أو تصور هذا العلم والوجود في جوهره كذا هو ظاهر
لا حاجة إلى التخصيص بوجوده الذي فرضه الشيخ **فإنه** لا يمتنع
إذا فرضت تلك الهيئة في الصورة التي افترض على أرضه لا على ذاته
بعد تفهم ذاته أي بين وجودها في المكان ثبوت تلك الهيئة لها
فذلك لا يمتنع في ذاته بين أيضا أنها هي الهيئة التي تقتضي تلك الهيئة
ولا يمتنع أن يوجد ثابت وجوده تلك الهيئة يمكن الاكتفاء بعد تفهم
بيان أنها هي الهيئة التي تقتضي تلك الهيئة إذ لم يمتنع وجودها فلا حاجة
إلى أن يبين وجوده أو لا كما ذكره الشيخ وكأنه ليس مراده بقوله يقتضيها
النسبة بيان الاختصاص أيضا لمجرد ثبوت تلك النسبة المختصة بالمكان
لها هذا كتب بعض الفضلاء على قوله إذا ثبت أي ثبوت في الموضع
التي هو وجه ما هو اعتبار النسبة المذكورة انتهى فلا يمتنع أن يكون
لا يظهر معنى قول الشيخ **فإنه** لم يمتنع وجود تلك النسبة **أو** **فإنه** لا يمتنع
بعدا فثبت تلك الهيئة بوجه ما بين وجودها فثبت ثبوت تلك
النسبة **بينا** لها أي حقيقة تلك الهيئة كالبعد والسطح **فإنه** لا يمتنع
الذي بين أيها هي الهيئة التي تقتضي تلك النسبة كما بينت هيئات
التي أثبت وجوده هو البعد والسطح **فإنه** لا يمتنع وجوده في ذاته
فله مكان **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع
أن الجسم هو كل جسم لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع
ففي المكان هو الجسم **فإنه** لا يمتنع أن يكون له وجوده في ذاته **فإنه** لا يمتنع

اثبتت حركة مستقلة لبعض البعض وسكونها لم يكن مفصلا عن
 الفاضل في حواشيه على شرح الاشياء لا يكون هذا الجواب كافيا وعمل
 او سكونا لم يكن فضلا على ان المباد بالسكون ليس هو السكون الحقيقي بل انه
 ساكن باعتبار عدم اختلاف حيزه الى الامور الخارجية قال القائل على السكون على
 السكون الحقيقي لا شك الا في اقامة الحجاب الحقيقية وثوبها باعتبار
 المختلفين حيث يلزم السكون حقيقة في الافلاك وربما لمكن تاييد ذلك
 كلام الحق صريح في جوابنا اجتماع الحركتين المختلفتين مطلقا اذا كانت احداهما
 والآخرى بالعرض كما يظهر من الفصل في ذلك ان ساكننا حقيقة لم يكن حركيا
 فاعلموا بالحق انه اذا اعتبر في الحركة وتوقع تدويره في الحركة بالعرض
 القريبة على الوجه الذي ذكره في حقيقة الحركة فاجتمع حركتين مختلفتين
 مع مخالفة في الجهة كما لا يمكن حصول وان كانت احداهما بالذات والآخرى
 بالعرض سواء جعلنا المكان هو البعد والسطح لاستحالة انتقال الجسم
 مختلفين في آن واحد ولو بالحق بالعرض الذي ذكره في قوله تعالى في الحقيقة
 يقتضي كل منهما انتقاله من بعد الى بعد اخر اذ سطح الى سطح آخر على السطح
 لما يقتضيه الحالة الاخرى حيث لا تعارض الحالة الاخرى لا تتفق كما ذكر
 في توافق مقتضى الحالتين في الشرع والباطل حيث سكون بالعرض حقيقة ومع
 تعارض احداهما بحركته وحده بقدر الفضل وان جعل احد الحركتين
 حقيقة في تلك الحالة للمقتضية للتبدل وان لم يقع التبدل بالعرض لا بالعرض
 القريبة لوجه المعارض فالحركتان كلتا هما بالعرض والحكم بالسكون باعتبار
 تحقق شيء من مقتضيهما فالحق طاب ثراه حيث حكم بهما في اجتماع

الحركتين

الحركتين المختلفتين في الجهة اذا كانت احداهما بالذات والآخرى بالعرض
 وانما يثبت سكونها مع عدم فصل احداهما كما في الداء باجماعها
 الحالتين والحكم بالسكون باعتبار عدم وقوع التبدل على احد الوجهين بالعرض
 والسكون التام في الاصل كحصوله تحقق الحالة المذكورة فيها لا في
 التبدل باحد الوجهين بالعرض وعلى هذا فنقول على الجواب المذكور ان
 باستحالة اصل هذا الفرض وان لم يرد في الاحتفاظ نفسه عن ان يتحرك في
 السببية كما ذكر في الجواب كونه اذا لم يكن في الفرض المذكور وجه
 فيه ازيد مما ذكره بطلان ذلك انه متحرك في الواقع فيه التبدل بالعرض
 القريبة بالذات الى البعد وانه لا بد من استحالة وقوع الحركة في البعد
 اعتبارا بالتبدل على احد الوجهين في الحركة وهو فيه متمم في القول بالعرض
 غاية في اتمام المستدل الذي يقتضيه الا انه من غير الحركة بالعرض والذات
 السطح فالمكان انما هو السطح فالجواب باستحالة وقوع الحركة في البعد
 كما في مع هذا فلا حاجة له في بقاء الى التمسك بما ذكره فيقول استحال
 البعد فيه فالنظر في الجواب ان في ان في الفرض المذكور وان لم يقع التبدل
 البعد حقيقة على احد الوجهين لكن وجهه في الحالتين المختلفتين انما
 لان تعارضهما فالحكم بحركته باعتبار الحالتين المذكورتين اما كونه كل واحد من
 موهبة في الحركة ولا التعارض او كونه الحركة حقيقة في الحالة المذكورة
 لا يلزم ان يكون المكان هو السطح فالتبدل لا البعد وكذا الجواب ايضا
 بان الحركة تطلق باعتبار نسبة الجسم الحائز شيء كان سواء كان سطحيا
 او غيرهما ونقول ان الحلق في الحركة في الصورة المفروضة باعتبار التبدل

المسافة من الهواء الى سطحه ويصل مكانه من كونه معاً من بين خصوصاً خلا ساق
قول وقالوا ايضا انهم قد اذكريه فيهم ايضا شبهة اخرى اقوى
 جميع ما قبله الشيخ ذكرها الامام انور في فيليب بحث الشريعة في جملة من
 وخاسمها وهي ان الحق لا يثبت في الخلق وان قالوا اذا وضعنا سطحها
 على سطح اخر لم يثبت بل في كلية احد الكمية الاخر فيكونا في رفع الاعلى
 بحيث يرتفع جميع جوانبه عن جميع جوانب الاسفل دفعة واحدة في الحقل
 الارتقاء الذي حصل في المحرور دفعة واحدة ان يكون قد حصل في الحقيقة دفعة
 يكون كك يحصل ارتفاع احد الجوانب قبل ارتفاع الجانب الاخر وان خفي ذلك
 المتغير فان الفارق لا يتبدل ولا هذا القسم الاخر في نفس الجزء الاول كك
 الاعلى ان ارتفاع سطح الاعلى في كل جزء في الجزء الثاني من السطح الاعلى مما
 الاسفل لم يقع وفيه ان تلك في اجزاء السطح الاعلى لا يرفع الا في ارتفاع
 ان فوق كل جزء في الجزء الثاني مما كان من السطح قبل ذلك فهو لم يرفع الا في
 اذ افركا احد جانبيه ولم يترك الجانب الاخر اصلا لزم ان يرفع كل واحد من
 الجوانب عن الآخر وهذا هو الذي لا يخفى به الحكم في ابطال الجزء الذي لا يرفع
 قالوا انهم قد جعلوا اجزاء ارضي عند سكون ان بعض فيهم ان تلك في
 بعض اجزاء السطح الاعلى قبل ارتفاع البعض في رفع السطح الاعلى
 وانما في انفسها من ثبات في المقام ايضا كك وايضا فلهذا في رفع السطح
 الا ان المسافة من الامور التي حصل في الان فيقول الحجة المفروضة لا تكونا
 متساوين فادعاء الامور انفسها الذي صار لا ماسا دفعة اما ان يكون
 متساوي او غير متساوي فان كان سطحها متساوي فله جواب وان كان غير متساوي

وارتفاعه ان يقع مكانه من السطح الاعلى فثبت جواز ارتفاع جملته
 من السطح الاسفل وان كان ذلك الشيء غير متساوي لزم تركيب ذلك السطح من
 هو حال ثبوت ما قبله ان كان ارتفاع احد السطحين بحيث يرفع السطح دفعة
 من ذلك فيكون سطحها من الجسم وقتها من الزمان لانه لو كان بينهما جسم
 الجسم من ان يكون قد كان بينهما ان يرفع السطحين من السطح الاعلى والاسفل
 بطرفه من المكان فيخلق سطح جسم عن جسم اخر والارتفاع بين كل جسمين
 وارتفاعهما فيكون مع ذلك فلا ينفصل بينهما من ارتفاع السطحين
 التلويح خاصة في تلك السطحين التلويح في نفس السطحين في ارتفاع السطحين
 في نفس السطحين بذلك لا يتبدل في ارتفاع السطحين في ارتفاع السطحين
 كما في مقصودنا ذلك ان السطحين من الجسم يمكن ان يرفع السطحين في
 من الخارج الى السطحين في السطحين اليه من مسام الاعلى والاسفل في
 والاول بطول الاجزاء وان كان بينهما ثقب ومما اذا كان بين كل جسمين
 متصلا لا ثقب فيه والاول يمكن في الجسم في ثقب سطح متصل فيكون السطح
 من نقطة متفرقة وذلك اذا كان في الجسم سطح متصل بعد الجسم في السطحين
 ما قبله فلهذا ان كل واحد من السطحين السطحين المتفرقة فيه فلا يقع على السطحين
 بين ان ذلك لا ارتفاع دفعة فقد وجدنا سطح الاسفل في السطحين في
 ثباته دفعة واحدة والذ ان يكون فيه ثقب ولا سطح السطحين في السطحين
 من مسام في السطحين واما السطحين الاخرين في السطحين في السطحين في السطحين
 من السطحين في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين
 في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين في السطحين



التي هي لها في صطلحها من انما بحيث لا يمكن انما سيج عليه بحيث لا
عليه انما بل في منه نقطه متفرقة او خطوطا والسخرى لتصله بينها لا
الاصلي على ان يكون متحدة بغير بحيث يتصل بينهما هو ان لا يكون بينهما
يتصل من بعضها على الاخر يتصل بينهما هو ان يتصل عند ان يقع وانما
منه على الاخر غير متصم كونه لا يفتي ان هذا انما يتصل في مثل الجوز وباشا
ما لا يكون انما ان اجزاء احداهما في الاخر لا يصغر ولا تضخم ولا يمازج فيه
ذلك كما لا بد مثلا فلا ريب انه يمكن وضع احدهما على الاخر وتغطيته حيث
يتصل احدهما على الاخر يتصل به من غير ان يتصل وان لا يمتزج منه وهذا
فيما لا يشبهه انه يتصل من اجزاء احدهما في زوايا الاخر كما يتصل
فيها ولا يجوز في الشبهة في هذا مع ما ذكرنا من الجواب الاول فان
والا فانه وقد يتقارن ان ذلك انما يتصل في جهة واحدة فيه مع ما ذكرنا
انما في جميع جوانبه معا وانه يتصل في جهة الاخر من الجوانب
في جهة له من انما انما يتصل من الجوانب الى الوسط اما انما في جهة
بالطرف الى اخر ما ذكرنا من ذلك بان انما في الاصل على ما كان
ولا بد فيها من انما في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
انما ايضا حركة الهواء الى الوسط فلا يلزم من الوسط فقط انما
ولا يفتي ان التمسك بما ذكرنا من كون الا حاسة من الامور التي يتصل
في الان اغايبا سبب التمسك بهذا الجواب عن الشبهة التي قد عرفت فسادا
التمسك به للتمسك لاحتقال التمسك على ذكره فلا وجه له بل في جهة واحدة
وانه لا يتصل بكونه الا حاسة اية بان يفتي انما في جهة واحدة من جهة واحدة
بما في الاصل على ما ذكرنا من كون الا حاسة من الامور التي يتصل
الاصلي على هذا الوجه واذا فرض انما في جهة واحدة من جهة واحدة
فيكون ان يكون من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة

التي هي لها في صطلحها من انما بحيث لا يمكن انما سيج عليه بحيث لا
عليه انما بل في منه نقطه متفرقة او خطوطا والسخرى لتصله بينها لا
الاصلي على ان يكون متحدة بغير بحيث يتصل بينهما هو ان لا يكون بينهما
يتصل من بعضها على الاخر يتصل بينهما هو ان يتصل عند ان يقع وانما
منه على الاخر غير متصم كونه لا يفتي ان هذا انما يتصل في مثل الجوز وباشا
ما لا يكون انما ان اجزاء احداهما في الاخر لا يصغر ولا تضخم ولا يمازج فيه
ذلك كما لا بد مثلا فلا ريب انه يمكن وضع احدهما على الاخر وتغطيته حيث
يتصل احدهما على الاخر يتصل به من غير ان يتصل وان لا يمتزج منه وهذا
فيما لا يشبهه انه يتصل من اجزاء احدهما في زوايا الاخر كما يتصل
فيها ولا يجوز في الشبهة في هذا مع ما ذكرنا من الجواب الاول فان
والا فانه وقد يتقارن ان ذلك انما يتصل في جهة واحدة فيه مع ما ذكرنا
انما في جميع جوانبه معا وانه يتصل في جهة الاخر من الجوانب
في جهة له من انما انما يتصل من الجوانب الى الوسط اما انما في جهة
بالطرف الى اخر ما ذكرنا من ذلك بان انما في الاصل على ما كان
ولا بد فيها من انما في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
انما ايضا حركة الهواء الى الوسط فلا يلزم من الوسط فقط انما
ولا يفتي ان التمسك بما ذكرنا من كون الا حاسة من الامور التي يتصل
في الان اغايبا سبب التمسك بهذا الجواب عن الشبهة التي قد عرفت فسادا
التمسك به للتمسك لاحتقال التمسك على ذكره فلا وجه له بل في جهة واحدة
وانه لا يتصل بكونه الا حاسة اية بان يفتي انما في جهة واحدة من جهة واحدة
بما في الاصل على ما ذكرنا من كون الا حاسة من الامور التي يتصل
الاصلي على هذا الوجه واذا فرض انما في جهة واحدة من جهة واحدة
فيكون ان يكون من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة

التي هي لها في صطلحها من انما بحيث لا يمكن انما سيج عليه بحيث لا
عليه انما بل في منه نقطه متفرقة او خطوطا والسخرى لتصله بينها لا
الاصلي على ان يكون متحدة بغير بحيث يتصل بينهما هو ان لا يكون بينهما
يتصل من بعضها على الاخر يتصل بينهما هو ان يتصل عند ان يقع وانما
منه على الاخر غير متصم كونه لا يفتي ان هذا انما يتصل في مثل الجوز وباشا
ما لا يكون انما ان اجزاء احداهما في الاخر لا يصغر ولا تضخم ولا يمازج فيه
ذلك كما لا بد مثلا فلا ريب انه يمكن وضع احدهما على الاخر وتغطيته حيث
يتصل احدهما على الاخر يتصل به من غير ان يتصل وان لا يمتزج منه وهذا
فيما لا يشبهه انه يتصل من اجزاء احدهما في زوايا الاخر كما يتصل
فيها ولا يجوز في الشبهة في هذا مع ما ذكرنا من الجواب الاول فان
والا فانه وقد يتقارن ان ذلك انما يتصل في جهة واحدة فيه مع ما ذكرنا
انما في جميع جوانبه معا وانه يتصل في جهة الاخر من الجوانب
في جهة له من انما انما يتصل من الجوانب الى الوسط اما انما في جهة
بالطرف الى اخر ما ذكرنا من ذلك بان انما في الاصل على ما كان
ولا بد فيها من انما في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
انما ايضا حركة الهواء الى الوسط فلا يلزم من الوسط فقط انما
ولا يفتي ان التمسك بما ذكرنا من كون الا حاسة من الامور التي يتصل
في الان اغايبا سبب التمسك بهذا الجواب عن الشبهة التي قد عرفت فسادا
التمسك به للتمسك لاحتقال التمسك على ذكره فلا وجه له بل في جهة واحدة
وانه لا يتصل بكونه الا حاسة اية بان يفتي انما في جهة واحدة من جهة واحدة
بما في الاصل على ما ذكرنا من كون الا حاسة من الامور التي يتصل
الاصلي على هذا الوجه واذا فرض انما في جهة واحدة من جهة واحدة
فيكون ان يكون من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة



انما هو الجواب لاخر باليد كذا في قوله **فان** والاكمل في قوله **فان**
 القريب مطلقا بل قوله **فان** في حقه الجواب كالمعنى في قوله **فان**
 واجاب به انما يقع على الارض من باب كذا في قوله **فان** لا في قوله **فان**
 الجواب عن الاستفهام لا في قوله **فان** بل في قوله **فان** لا في قوله **فان**
 لا في قوله **فان** بل في قوله **فان** لا في قوله **فان** بل في قوله **فان**
 فلا بد من منتهى الى الاجزاء التي لا يخرج عن اولها في قوله **فان**
 حيث في الجواب التواضع الى ان لا يفتقر الى الجواب في قوله **فان**
 حيث في قوله **فان** حيث لا يفتقر الى الجواب في قوله **فان**
 ويحق على ذلك الوضع بدون وصوله اليه في قوله **فان** لا في قوله **فان**
قوله وفي ابتداء الكلام في المكان الاول وهو مكانه لا في قوله **فان**
 يكون في ابتداء الكلام في المكان الاول وهو مكانه لا في قوله **فان**
 الاول وهو الصورة المادية لانه كان هو اوله الصورة المادية **قوله**
 ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين فيه انه لا يدل عليه على ان الجسم الواحد
 لا يكون في مكانين وانما الحكم به هو انه لا يدل عليه ان الجسم الواحد
 الجسم الواحد لا يكون في مكانين كان كل واحد منهما محيطا او محيطا او اذا كان
 واحدا منهما محيطا والآخر محيطا فلا منع منه على انه يمكن ان يكون في
 كلاهما ان يجعل مكانه محيطا او محيطا فلا منع منه على انه يمكن ان يكون في
 احدهما ولا يضر فيه وسعي هذا الاحتمال في كلام الشيخ في فصله في قوله
 في مكانين وسلك عليه نفي جزمه ههنا ابطال القول بجعل كل واحد منهما
 والمحاط مكانا مستقلا لكن في كلام القائلين بان المكان من السطح

في مكانه على هذا الوجه وانما له هذه الوجهة ان يكون منزهة عن
 من الوجود **قوله** في قوله **فان** معنى قولنا البعد الشخصي القابل من البعد لا من
 ان الحكم بان هذا الامر المتصل بينهما الذي يقبل الحتمية في واحدة المشاؤونها
 شخصي انما هو من جهة الحس والتميز بوجوب الحكم كونهما شخصين متمايزين
 كما في الاطراف المتداخلة فاما من ذلك الامر انما يكون ان يكون الحكم في
 في ان هذا البعد المتيقن من طرفي هذا الامر انما يكون مع ان البعد ليس
 بالمتصل بالاولى بل هو في ذلك من جهة الشخص الذي في الواحد هو
 وانما الحقيقة او الحقيقة في شخص واحد من جهة واحدة وانما من جهة في شخص
 البعد بل هو بان القائلين بان المكان هو البعد ان يقولوا انما المكان
 على ان المكان به مجرد وجود متعلق على البعد القائم بالجسم واما
 متعارفان وهو المتعارف ليس ههنا الشخص واحد متعارف مع ايرها
 ليس مقبولا بل الجسم على انه متميز في الاشياء الحسية كما ان البعدان
 لما دل على ان الجسم مركب من الهيولى والصورة فيقبل حكم الجسم بانه مركب
 واحد لا جزئيا بان ههنا موجود من ابعدها الهيولى والآخر الصورة
 وفيه تماثل فان مراد الامام ان الحكم بان البعد مجموع بين طرفي الاصل
 مرتبة الحكم بان الشخص الذي في المشاهدة فلو كان كذلك في قوله **فان**
 بعدان بالضرورة فاذكر في قوله **فان** فليعلم منه عدم الهوية بالحكم به على
 من جهة فليكن الحكم في الشخص الانساني ايضا وان لم يكن هناك دليل
 حده انما هو الذي في المشاهدة اليه الحكم بعدده واما جزم البعد فلا يثبت
 الى دليل بعد ما علم من عدم الهوية في العقل بالوحدة هذا مع قوله **فان**

بشيء من ذلك المانع عن انتقاله ليس هو مطلق البعد بل هو العوض العوض لا
عند ذلك ايضا ليس ان لا يدخل الجسم البعد الذي هو مكانه عندم فيقول المانع
لا يتحقق باقية فانه يقول ان البعد ليس هو المانع عن انتقاله بل كان
مشاهدا لغيره من الخلقه مطلقا بعد ذلك من مداخله الجسم البعد الجرمي عندم
قوله ان لا يدخل في مادته وهو لا يدخل في البعد لانه اذا دخله فانه لا
يبعد لخطوه كونه في مادته انقول انما فيه ويكون فيه بسمية الصورة
منه سرية جدي في مادة واحدة فانه الساري في المادة الحاصلة ليس
البعد الجسمي واما البعد الكافي فهو البعد في الجرمي في جسمه
حاصلة فيه حصول الجسم في المكان وان اراد بطلانها له المانع
جول البعد فيها ففانها لا تملك فيه ولا يلزم منه ان لا يكون الجسم
الهيكلية قبله الانا ولا يدخل فيه وهو **قوله** البعد مساويا لمتناه
الطبيعة انما هي في الطبيعة ثم لا يكون في المتناه في الحقيقة وان اشركا
في انما عرضي هو مطلق البعد **قوله** بني على تحالة وجو البعد اما
بلا نهاية كانه اشار الى ان نقله من مكانه لا يستلزم على بطلان القول
انه لو كان المكان هو البعد فلا خلاف ان لا يكون قابلا للحركة الا في
الاستدلال من مكان الى مكان فليس ان لا يكون الجسم ايضا قابلا للحركة لانه قد
يبعد المتناهي ليقول للحركة ومنه مناهض في شئ متناهي كاستدلال
قابلا لها فليس ان يكون له مكانه ونقل الكلام اليه ليس وجودا بعدا في
بلا نهاية والحوادث الفتنان الاول والقول ان عدم قبول الجسم للحركة في انما
يلزم اذا كان من نوع البعد واحد شئ واما اذا كان من نوع البعد ذلك

بشيء من ذلك المانع عن انتقاله ليس هو مطلق البعد بل هو العوض العوض لا
عند ذلك ايضا ليس ان لا يدخل الجسم البعد الذي هو مكانه عندم فيقول المانع
لا يتحقق باقية فانه يقول ان البعد ليس هو المانع عن انتقاله بل كان
مشاهدا لغيره من الخلقه مطلقا بعد ذلك من مداخله الجسم البعد الجرمي عندم
قوله ان لا يدخل في مادته وهو لا يدخل في البعد لانه اذا دخله فانه لا
يبعد لخطوه كونه في مادته انقول انما فيه ويكون فيه بسمية الصورة
منه سرية جدي في مادة واحدة فانه الساري في المادة الحاصلة ليس
البعد الجسمي واما البعد الكافي فهو البعد في الجرمي في جسمه
حاصلة فيه حصول الجسم في المكان وان اراد بطلانها له المانع
جول البعد فيها ففانها لا تملك فيه ولا يلزم منه ان لا يكون الجسم
الهيكلية قبله الانا ولا يدخل فيه وهو **قوله** البعد مساويا لمتناه
الطبيعة انما هي في الطبيعة ثم لا يكون في المتناه في الحقيقة وان اشركا
في انما عرضي هو مطلق البعد **قوله** بني على تحالة وجو البعد اما
بلا نهاية كانه اشار الى ان نقله من مكانه لا يستلزم على بطلان القول
انه لو كان المكان هو البعد فلا خلاف ان لا يكون قابلا للحركة الا في
الاستدلال من مكان الى مكان فليس ان لا يكون الجسم ايضا قابلا للحركة لانه قد
يبعد المتناهي ليقول للحركة ومنه مناهض في شئ متناهي كاستدلال
قابلا لها فليس ان يكون له مكانه ونقل الكلام اليه ليس وجودا بعدا في
بلا نهاية والحوادث الفتنان الاول والقول ان عدم قبول الجسم للحركة في انما
يلزم اذا كان من نوع البعد واحد شئ واما اذا كان من نوع البعد ذلك

انهم كرهه وعدم قبول البعد انما هي غايه الامر ان يكون الجسم من انما هي الحركة
فان البعد انما هو مناهض ليقول كونه لا يقبل في الجسم كونه في الجسم لانما
منه ايضا وهو الجسم يقول ان البعد للحركة ولا يجر فيه ثم لو كان البعد
بالجسم البعد كافي حقيقة واحدة فليس من عدم قبول البعد كافي
عدم قبول البعد الجسمي ايضا لما يلزم منه عدم قبول الجسم ايضا لما كان
كيف وعدمه انما هو احداهما والآخر في المادة فكيف يقدر في
الحقيقة فاما **قوله** وليس هذا لغيره ان لا يحسن له عدم قايمة هذا في
لزم من غير متناهيه فقول كونه الصفا **قوله** في قوله الطبيعة
اي نسبة معينة محدودة وهذا خلاف الاكثرية التي هي ان لا يكون
احدها الا من لا يستلزم ان يكون به نسبة محدودة انما هي
الاكثرية في الجرمي الشاقي ايضا بالنسبة الى المتناهي فانه في
منه الجرمي في انما هي الذات للكم **قوله** في انما هي انما هي
لنقله من مكانه وان كان احداهما مستقرا في انما هي انما هي
مطلقا فيكون كونه عرضيا في جسم وفوقه ان يكون الجرمي فوقه في انما هي
بالذات لله جاد فيكون موصوفة في جسم والصورة في الجسم ايضا لا يتجلى
فانضم **قوله** وان كان هذا المعنى الموضوع البعد في الغرض من
البعد وهذا استدلال كذا ذكره من انه ان كانت في هي عينها
وان في عينها لا يكون له معنى ان ذكرنا انما هو ذلك كان المعنى ايضا
البعد في عينها بانه جرمي في عينها فانه في عينها في عينها
عنده فارقته وذكره من عينها ذاته وان كان امر الانا غير متناهي

بل على إطلاقه مع جواز الحركة المستديرة فيه فلما تنكروا لانه لا يكون له
 فيه حركة او يكون ثم ابطال الحركة المستديرة فيه بهذا البرهان وهذا هو
 البرهان الاخرى قالوا قد لا يكون على إطلاقه البعد تغيرا لثباته على الإطلاق
قوله الا ان يكون له في الجسم غير متناه او يكون له متناه فلهذا
 انه ينتهي الى نقطة في حيز الحركة بالكلية فثباته بالكلية باق يكون له
 جسم غير متناه وبالحركة فعلية فيكون له لا بد من متناه غير متناه او من
 كذا ومن بعد ذلك مركب من متناه واما كذا فلهذا في الشرح في الدليل
 السابق وعلى اتفاقه يحصل بعد غير متناه وهو كقولهم ان البرهان في
قوله ولما كانت المسامحة بعد المسامحة فيه ان تكون المسامحة بعد
 مسامحة لا يقتضي الاداء يكون المسامحة بان لا يصف بها قبله واما ان
 لها ان اول قوله بان المسامحة انما يحصل بالحركة عن الانطلاق في خط
 اذ ولو لم يكن لابد لها من زوايا قابل الحركة الى غير النهاية وليس ان
 تقع الحركة فيه فكل ارض حركته محدودة من الخط المتروك وقعت
 نقطة طائفة من الخط الغير المتناهي يكون في نصف تلك الحركة وقعت
 المسامحة بنقطة في خطها وهكذا الى غير النهاية وكذا ليس لها اول
 كذا ليس بان اول فلا يلزم بهذا وقد فتاوى في اني في فصل من زوايا
 لم يرد يكون فاصلا بين الزوايا ان لا يصف فيه بشي ما يصف به في الزوايا
 لا تصان فيه بانها على ما ذكر في الجرد كونه اما فاصلا بين الزوايا
 انصف فيه بما يصف به في الزوايا الثاني ويسمى من الشرح في بعض حركات
 الفاصل انه قد يكون كمالا في احد الطرفين وهذا لا يمكن
 كذا لم يمتح كذا الشراية انه لا مسامحة ههنا في الانفاصل بل

في قوله لا يكون له في الجسم غير متناه او يكون له متناه فلهذا انه ينتهي الى نقطة في حيز الحركة بالكلية فثباته بالكلية باق يكون له جسم غير متناه وبالحركة فعلية فيكون له لا بد من متناه غير متناه او من كذا ومن بعد ذلك مركب من متناه واما كذا فلهذا في الشرح في الدليل السابق وعلى اتفاقه يحصل بعد غير متناه وهو كقولهم ان البرهان في

المسامحة

انما يقتضي في نفس الزوايا الذي جعله وليس لها ان يشاء فتأمل **قوله** ان
 في مسامحة انما هي باقية في الزوايا ان يكون بعد انقضاء حيز الخط المتروك
 هو قبل المسامحة بنقطة في انما مسامحة اي يكون مسامحة نقطة اخرى لها
 وهكذا انما يكون من التغير واما مسامحة اي لا يكون مسامحة شريفا
 انما على اصله انما في من ان تقطع اول المسامحة بنقطة يكون قبل
 اليها ما لا يكون ان يكون انما ان لا يكون ان يكون بعد انقضاء حيز الخط
 على الخط المتروك في انما مسامحة او انما مسامحة ولا يصل الى انما نقطة
 انما في كماله اذا كان في تقاطع من الخط المتروك غير متناه فيكون
 من غير انما نقطة غير متناهية مساوية كذا في مثله ولا شك انما في نقطة
 لا يجرى الا في المسامحة كذا في كذا في قوله المسامحة لكل منها لا بد
 في ان في المسامحة في قوله لا يكون الا في ان في غير متناه في قوله
 مسامحة او انما مسامحة ايضا انما في قوله اول المسامحة في نقطة
 ان يكون في انما انما في المسامحة الذي في المسامحة قبل ان يصل الى
 في مسامحة في ان لا يكون مسامحة في المسامحة المذكورة ثم قال في قوله
 فتأمل في قوله المسامحة المتناهي الاخرى مثلا في وقته وفي التذييل التي
 في نصف الزاوية وهكذا في الزاوية انما في المسامحة فيها متناهية في
 لا يجب ان يكون غير متناه في لا يرد في الفرض المذكور على تقسيم الزوايا
 الاخرى المذكورة بالقبول انما في النهاية في انما انما انما في قوله
 في المسامحة في المسامحة في قوله انما في المسامحة في قوله في قوله
 وان كانت متناهية ففرض في قوله انما في قوله في قوله في قوله

30

في مساواة زمان الحركة فيه زمان الحركة في الحلقه اذا انقاد بمقتضى الترتيب
 ولا يخفى ان بعدا لنظير المقدمة الاولى يصير الامر احرار المشهور في
 وهوالة الزمان الذي يقضيه اصل الحركة محفوظ في الحلقه لا يزول بها
 بل يتفاوت على حقيقته فلا يلزم مساواة زمان الحركة في الحلقه لزمان
 في مقاومة ما في شئ من الخراب في غاية الظهور لعدم نظير الشئ له
 او نقصه وعدم انقضائه بالقبول او الردع جاتا لولا ان
 الجواب لم يتعرض لهذا الاعتراض اصلا لانه حل في السؤال على
 كلام الاراديين بان يكون كلامه الى قوله وليس يلزم اشارة الى ان
 الى البركات ويكون قوله وليس يلزم اشارة الى الاراد الذي
 لكن لما تعرض في الجواب الى الاراد الذي يجب حمل كلامه على
 من الاراد الواحد فتأمل **قوله** وفي طبع المتحرك ان يقبل القليل منه
 لو كان مؤثرا فتظهر لك بما ذكرنا سابقا انه اذا كان وجود مؤثر
 مستحيلة فلا تم مساواة الحركتين على ذلك التقدير ولو سلم ذلك فاستحالة كون
 ملكا بالصفة التي هي في المتحرك على ذلك الشرح على تقدير تسليمه لا يوجب نقضا لان
 استحالة المساواة للكونية بالنسبة الى طبعه فيكون المتحرك اذا استحال في الواقع
 باستحالة ذاته فالحال ان يمكن بالنسبة الى طبعه قول المعلق الاقل بالصفة
 للكونية فكيف يمكن بالنسبة الى مساواة الحركتين وكذا لا يمكن للمساواة
 المذكورة في نفس الامر فكيف يمكن فيها وجود مؤثر على النسبة المذكورة
قوله وذلك انما يخل بخاصة القوة والاشياء اي بحسب كونه المعاق
 فلهذا يلزم ما يلزم الحيل الطبعي لغيره ان الدليل المذكور فيه بعد فرض مساواة

الجزء

الحيل انفس في الحركه الثالث **قوله** ويزولها الاختلاف من جهة اخرى فيه
 اذ حركته لا يتحرك من غير حركه ولا يتحرك في انفسه بخلاف الزمان بحيث
 المعاق في غير الحركه في الدليل فيه ايضا فظهر من كل الشرح ان الدليل المذكور
 يجوز في الطبع وانضاه في انفسه المذكور بخلافه انفسه ولا يجوز في
 المتحرك الذي يكون بغيره انفسه انفسه اذا حمل المتحرك في سائر حركته
 اذ لا حمل في الحركه هو سبب الحركه على مختلف حاله باختلاف المعاق
 فلما لم يجر الدليل المذكور فيه لم يتحرك فيه حركه المتحرك فيه وانما
 عن طبيعة او نفس او شئ الى احدتها وعلى التقديرين في الدليل
قوله سبع من حركه اخرى متعلق بالحركه المتصلة به لان حركته الذي
 ببله وهو في **قوله** لو كان الذي يمكن فيه ان اراد ان الذي يمكن فيه
 هو ان لا يكون له ولا يحد به الا ان كل مكان فيه حركه وسكون بهذا الاصطلاح
 يجوز ان يكون مكانا لا حركه فيه ولا سكون به ذلك المعنى لو لم يكن سكونا
 يعني لا رقبته له في زمان وان لم يكن حركه فيه وكونه اشئ مكانا لا يتغير
 ان لم يرد ذلك وان اراد ان الذي يمكن فيه لا بد فقل ان يكون مكانا
 ايضا ان حركه فيه لم لا بد له من دليل الا ان يمكن له ان يكون مكانا
 يكون الحركه فيه وكذا السكون المقابل له اصطلاحا يعقوله لا يلزم من
 حركه جسيم فيه او سكونه فيه بالمعنى الاصطلاحي حال شأه من حركه
 المكان والحلقه لا يمكن فيه شئ منها فيكون مكانا وكان قولنا الشئ سابقا
 مكان فيه حركه وسكونه بالحوادث او بغيره هذا هو الوجه في الكلام
 في ذلك المعنى بحال فاعلم **قوله** في الاول انما هو حتى يرتفع الماء في

وتسمى بالارضية اب دانه وهي اربعة فيسفة الواس في اسفلها شبه جيفة
 فاذا املت ماء وسد المدخل وقف الماء من الخروج والترك والادافع
 المدخل خرج الماء من المنبة الصفة والزرافات جمع زرافة وهي اربعة
 تسمى من طاس جعل احد شطريها ديقا وخر فيه شيئا جدا ويجعل
 الاخر طينا وقويته واسعا ويسوي حشوا بل حيث يكون غلظه باليا
 تجويف الواس فاذا املت ماء ووضع المنبة على مدخل بحيث يسد فخرج
 من الطرف الاخر كما في اسرافة ثم غدا يدخل الحشوا فيها يخرج الماء من الطرف
 الضيق خرج جاف وقوة وقع ساه واذا وصل المنبة من داخل الى
 الفسفة وضعت على الماء ثم جذب المنبة ارتفع الماء من الانبوبة
 هو الاعتدال الذي ذكره الشيخ **قوله** فانما يجذب اول شيء الانكسار الطيف
 كانه المراد ان شاة الحلة وجذب الانكسار وجذبها مما يترس فاذا ارتفعت
 الانكسار وجذبها فلما امكنه في السراقات والندقات حبس الانكسار الذي
 الماء وجذبها فعل ذلك ليخفى اليه لاحاجة اليه الى هذه الدعوى بل لو
 شاة حبس كل ماء وجذب الماء جذب به ليملا ومطلقا لو كان كفا
 او لطيفا ايضا كتمام ذلك اذا فاد كونه لا يمكنه الا حبس الماء وجذبها
 الى الاعتدال لخصوص حبسه او جذبها فاذا فاجه **قوله** فايقولون في اناء
 ان قالوا لا يعدم حبس لاناء يمكن ان يكون باعتبار فعل بحيث يكون قابلا
 على جذب الماء فلا يمكنه حبسه فايقولون في اناء يكون اخفى من شاة
قوله يكون ملاقاته له في ان لا يلقى في صورة عدم ملازمة الحلة يكون
 كل نقطة تفرز فيه كل نقطة تفرز في الجسم في آتة واما كل الجسم فهو في آتة

ملقطة من الماء التي تفرز في الجسم فلا يبعد ان يكون حركته هو تلك كانت
 حركته الفاعل من الفاعلين بالحق الذي لا يخرج في فاذك الشيخ عليه السلام
 من جهة من **قوله** ان اجاب جهة من الماء لانه لا يشاء ان يكون
 من ابر علم الشيخ ان هذا التاثير ببعض جهات الحلة دون بعض فكم
 باستحالة ان يكون على ان الحلة متشابهة الاجاب ونماكة هذا التاثير فاما
 في جميع جهاته ولا يلزم منه الحركة كل الحلة الحلة لا فرق وهو كذا
 حركة الحلة في جهة الشرق لا في جهات الا تباين المتكون في كامل
قوله ومن الجواب ان يصير انشآت الحلة ظاهرة في الشيخ وهذا لا يري
 حركته الفاعل من الفاعلين بالحق الذي لا يخرج في فاذك الشيخ عليه السلام
 الحلة وان يكون موجبا لحركة حلة الجسم دون حركته اجزائه وهي كذا
 ولما ان يكون موجبا لحركة كاجزاء وبين منه حركته الحلة كاهو انشآت في
 الحلة المتحركة من اجزاء متباينة متباينة مع قول انه لا انشآت للحلة
 الاجزاء وقد جعلوا الحركة انشآت الحلة نعم يمكن ان يكون الحرك كاجزاء
 هو حلة الحلة فاعلم ان ذلك مع فهم ذلك ونقول مرادهم ايضا انكسار
 بانشآت الحلة باعتبار النظر الى حلة الجسم والافا حركته الحقيقية فاعلم
 الحلة كاجزاء في حلة الجسم ان يكون حاصلا من اناء انه اذا اجتمع اجزاء الحلة
 في متفصل من الحلة فاذا اتفرقت وصغرت انفصل اجزائه الصغار الحلة
 ولكن منه فكم ككل اجزاء المساحة معهم في حلة كل من اجزاء الحلة
 في ارض عليهم ليس كل الاجسام يفعل هذا لانها لا يلزم بالاجسام بالاجزاء
 فكم ككل هذا الحلة الحلة في حلة فكم ككل الحلة فكم ككل الحلة

وكونه ^{مستحقا} شاملا ^{في} الامكان ^{او} وجوده ^{عليه} بالاولاد ^{ويكون} ان ^{يكون} ^{في} ^{الكون}
مع ذلك ايضا من جهة توجيه كلامهم ^{في} فعل ^{الاولاد} ^{عليه} ^{في} ^{الكون}
حقيقة هذا ^{في} ^{الاولاد} ^{عليه} ^{في} ^{الكون}
ابتداء ^{سواء} ^{وجه} ^{بالوجه} ^{المذكور} ^{ام} ^{لا} ^{وليس} ^{شيئا} ^{شأن} ^{ورد} ^{من} ^{وجه}
المذكور ^{في} ^{الاولاد} ^{عليه} ^{في} ^{الكون}
لعدم وقعه ^{قد} ^{بر} ^{هذا} ^{الوجه} ^{في} ^{الاولاد} ^{عليه} ^{في} ^{الكون}
على قول الشيخ ^{فيكون} ^{ليس} ^{هو} ^{لا} ^{بأن} ^{شأن} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
الاجزاء ^{والاجزاء} ^{المختلطة} ^{بها} ^{البسط} ^{الاجزاء} ^{فله} ^{يكون} ^{بأن} ^{شأن} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
فله ^{يكون} ^{صورة} ^{لا} ^{بأن} ^{شأن} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
عن ^{فعله} ^{لعدم} ^{احاطة} ^{فعله} ^{بجزء} ^{منه} ^{واذا} ^{تفرقت} ^{الاجزاء} ^{انفصل} ^{كل}
بفعل ^{الاجزاء} ^{وتفرقت} ^{الاجزاء} ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء}
فعله ^{المحيط} ^{به} ^{وانفصال} ^{الجزء} ^{منه} ^{من} ^{المحيط} ^{به} ^{مع} ^{يكون} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
به ^{ما} ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
الكل ^{الذي} ^{تفرقت} ^{اجزائه} ^{وصورت} ^{واستقلت} ^{من} ^{فعله} ^{وذلك}
مع ذلك ^{اشارة} ^{الى} ^{استقلال} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
من ^{المحيط} ^{به} ^{مع} ^{يكون} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
او ^{من} ^{قول} ^{الشيخ} ^{ويكون} ^{مع} ^{ذلك} ^{انه} ^{على} ^{ما} ^{ذكره} ^{في} ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
فعله ^{الاشارة} ^{الى} ^{استقلال} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
والفعل ^{الجزء} ^{من} ^{فعله} ^{المحيط} ^{به} ^{مع} ^{يكون} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
اذا ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}

على ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
فعله ^{الاشارة} ^{الى} ^{استقلال} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
جذب ^{ما} ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
يقف ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
ويوجد ^{ان} ^{يكون} ^{خلط} ^{فعله} ^{فأذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
لا ^{على} ^{وجوده} ^{وكونه} ^{ذا} ^{حق} ^{جارية} ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
لن ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
لن ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
في ^{الاشارة} ^{الى} ^{استقلال} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
ليقتضي ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
لما ^{يجب} ^{الاجزاء} ^{بفعله} ^{فأذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
لكن ^{مع} ^{ذلك} ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
ثم ^{صحت} ^{مضا} ^{فوق} ^{وذلك} ^{فأذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
ايضا ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
في ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
الاخر ^{من} ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
شي ^{لجدة} ^{لا} ^{يقتضي} ^{عدم} ^{انفصال} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
وان ^{الاولى} ^{به} ^{ما} ^{ذكره} ^{في} ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}
في ^{مكان} ^{فله} ^{يكون} ^{كل} ^{من} ^{الاجزاء} ^{بفعله}
يكون ^{في} ^{الاجزاء} ^{فعله} ^{يعني} ^{اذا} ^{كان} ^{حقيق} ^{القول}

انما لا يجب عليه على كل مكان ما يجوز ان يكون في انشئ عرضة اليه
 لا ان لا يكون له كذا في كل مكان من المشايخ ولا يفتقر الى قويم ذلك وان كان
 المحقق له خلة في التحقيق لا حقق في حقه وفيما شك به الشيخ من المشايخ
 يظهر من المذهب من معنى المصدر المعلوم والمجهول فانه العالم في انشئ
 قيام المصدر بمعنى المجهول وهو ما ذكره من المشايخ في الولاية والعلم يعني
 والعلمية وهو ما انما بالوجود والعلم فلا يلزم منها جواز انشئ
 انشئ في انشئ قائم بغيره واقبل ان في ضرب زيد في انشئ الاصلية حقيقة
 ولعله في الضرب المضاف الى الفعل وهو ضرورة في انشئ حقيقة حقيقة
 لضرب زيد لضرب زيد ان السلب المفعول بالعرض في له المضروبة ضرورة
 في انشئ لا لضرب زيد له وذلك لان حسن الفلام صفة لضرب زيد في انشئ
 بالضرورة ضرورة هو وضرب زيد معنى واحد يختلف بالاعتبار بالانفصال
 غاية الامرات المضروبة ليست صفة حقيقة بل هي اعتبار في انشئ
 صار ضرب زيد منشا الحقيقة وكونها اعتبارية لا يضر في الحكم اذ صفة
 لا يجب ان يكون موجودا في الخارج فيكون في المطلق للضرورة على زيد قيام
 معنى المجهول به وان كان اعتباريا هذا فيكون في كل كلام الشيخ ههنا
 ليس بصفة توجيه الكلام على تقدير تسليم كون المتكلم متقنا من الممكن
 باختيار مذهب المعتزلة في تلك المسئلة على ما ذكرنا ان لا هناك كراهة
 لا لعل على كل مكان بل على غيره لانه شق من المتكلم كان مضطرا انشئ
 ان المتكلم ايضا متقن من الممكن ولا يجوز ان يشق من عرض قائم
 بشئ لام غيره اصلا ولا يجوز ان لا يكون المتكلم على غير كل مكان فلقا

انما لا يجب عليه
 في كل مكان
 من المشايخ
 في انشئ
 في انشئ
 في انشئ

بانه في كل مكان بانه بشت من عرض قائم بشئ اسم لغيره باعتبار انشئ
 من ذلك العرض به كونه هو هذا القريب لانشئ كافي انشئ المفعول
 فان الموقود والمعلوم مشتق من انشئ والعلم ذلك كان بعد انشئ
 المجهول منها مع عدم قيام المبدأ الاول بحلها بل بقي قيام المبدأ الثاني
 فكذا ههنا بقي قيام المبدأ القريب الذي هو انشئ وان قام انشئ
 البعيد وهو المكان بغيره فتأمل قوله وان لم يكن باق من مطابقة
 ومساواة المتكلم بالحق الذي ذكره وهو كونه حيا مطابقة انشئ
 لم يكن الشك لانه لا انشئ الا انشئ بالحق الذي ذكره ولا يلزم منه
 قوله ان لا يولد منه علم مراد المستدل بكونه المكان لا بد منه
 احبها اليه في وجود لا يجر الزوم كايضا عليه قوله انشئ
 الحركة تحتاج اليه ولا شك ان العلم المضطرب الى الاربع عندهم ليست
 محتاج اليه في علمه بالحق انعام الذي ذكره ما لا ينافاه له وهذا خلا
 المعلوم في انشئ المعلوم وكذا ان انشئ العلم التي ليس على ولا بعد العلم
 قوله انشئ انشئ انشئ انشئ العلم وانما هو انشئ له فتأمل قوله
 بل العلم هي التي لا بد منها وهي انشئ لا انشئها اذ من هذا كونه انشئ
 بالاندية ليس الا كونه انشئ اليه حيث يتوقف عليه وجود انشئ
 ولا ريب ان المكان بالنسبة للمكان انشئ كقوله وانما انشئ
 الحركة بالعلمية فيه ان الاندية بالعلمية العلمية في العلم المضطرب
 الاربع هي الاندية بالعلمية الذي ذكرنا ان كونه موقفا عليه لا انشئ
 بالعلمية بالحق الذي ذكره انشئ انشئ العلم بالاندية بالعلمية بانه يكون

انشئ
 انشئ

بوجه الفعل لا بد من تبيينها الى الاربع بل هو معنى اخر لا قد يبا
 قد يتولد منه وفيه ولكن العلة التي تسوقها الى الاربع ليست بذاتها
 فالصواب في الحق ان يكون ان الفعل قد يحتاج الى اكثر من الامور كما لا بد
 في الاربع كما في شرط والآلات والمعاودة والوقت وعدم المانع وان بعد
 فالمكان ايضا الحركة من حيثها وعصرهم العلة في الاربع بناء على جعلهم
 الامور من جهة العلة المادة اذ القابل ان يكون قابلا بالفعل معها
 او من جهة العلة الفاعلية لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعل
 ان يتحرك ولا يكون كذلك لا باستجاء الشرايط وارتفاع الموانع او جعل
 كالاداء من جهة الفاعل وبعض الاخر من جهة القابل لما يصح به الجسم
 في سائر تلك العلة يعني به في المكان ايضا بالنسبة الى الحركة فتدبر
قوله عند كثير من الناس ان الجوز في قيام عرض واحد بجلبين
 حلوله في كل منهما لا يجتمعان فتكون في ذلك الامتيازات المتفاوتة
 ويمكن ان يراد ايضا باحتمال كون الحركة حادثة في مجموع المتحركين
 ولا ينفرد في قيام عرض واحد بجلبين بل في العنق يكون في مجموع
 من الناس كما في موضع عمله على هذا الوجه فانهم **قوله** وبالحركة
 امر لازم لموضع الحركة هذا الجواب الاول الذي ذكره في قوله
 وايضا وكل واحد منهما قريبا من الصواب لكنه ايضا ينادى بكونه
 لازما وليس بوجه وفيه ما فيه كما اشارنا اليه فذكر **قوله** هو اما انك تقاس
 فاما يلزم انه الاوضح في جوابه ان قد انتم المكان مع توافقه في
 يلزم لو لم يخرج المحقق بالتميز الى مكانه اخر من جوده بالفعل وهو

فاما ان كانا كل واحد منهما في بعض احواله الى مكان اخر فيخرج عنه ما كان
 قبله ولا يلزم منه الا كما كان في بعض احواله ولا يحددها به واما ان كان
 في بعض احواله فيكون في بعض احواله الى مكان اخر فيخرج عنه ما كان
 لا يلزم مكانا واحدا بل انما يتبدل مكانا بعد مكان ففقط **قوله** وايضا
 فان الصورة لا تفرق شيئا كان الفرق بين الوجهين انه في الاول جمل
 حاوية ويكون بقوله ان المكان ليس كجمل حاوية بل الحاوية هي شيئا
 فقال قاض القضاة لا يكون له حيلة في الثاني يقول انه الحاوية غير
 ان يكون الحاوية منفصلة عنه غير عمله والحق ان يستلزم في الحركات
 بجاذبية واحدة فانهم **قوله** واما انه غير متفق فقد ادانه ان يظهر
 هو الذي ينتقل الجسم عنه واليه فالطرف المحدد للجسم ليس كانه بل
 يصح ان يكون مكانا للجسم **قوله** لان المكان ليس هو الطرف المحدد للجسم
 انه لا يحد له هنا لزوم كون المكان هو الطرف المحدد فانهم انفس الشيء
 اشتد اذ في ظهور ان المتحرك كذا كذا مكره وان لم يكن كون المكان هو
 ان غير المتبدل بالنسبة اليه ليس الا بعد لا السطح الذي جعله مكانا
 فالحق ان يتبدل الشيء لان المكان ليس هو ايضا بعد المتحرك كونه او لم
 هذا الكلام راينا في الاكتفاء بما قبله وبعده وكان عرض الشيء
 في اطلاله القول بالبعد حتى انه لو قال بعد بغيره قبله كان بالنسبة الى
 هذا المتحرك فيبدل فيجعل مكانه هو الطرف المحدد لا بعد المتحرك
 فلفظ **قوله** هو اما انه ليس بمتحرك فلانه ليس له في الحقيقة متبعية الحركة
 ان يكون له اذا كان في شيء بحيث اذا فرض كل ان في شئ تغير حاله كان له

الفاعل هو الفاعل الذي هو
 في حاشي شئ الاشياء
 رعد

من سكونه لا يكون له دليل ولا يمكن ان يتحرك في تلك السكونة واما كون ذلك
بفعل غيره فلا يقتضيه حقيقة الحركة المتحركة ويمكن التزام كونها متحركة بالمتحركة
التي لا تعرف لا جلتها عليه المتحرك بناء على اعتبارهم في الحركة ذكر المتحرك
من كون دليل الاستبدال منه وان لم يثبت ذلك حقيقة الحركة فتناقض
قوله في ذلك كانت الامور المحيطة به والمقارنة اياه اي الامور المقارنة
المقارنة عنه التي لا تكون له حالة فيه ولا امتنع للحركة في ذلك واليكمل في
انه يثبت ما ذكر من القيد في اعتبار الحركة في العرف ولم يثبت حقيقة
كما اشار اليه واهل العرف لم يثبتوا من الحركة الا الاية فلا جزم في
غيرها الصلة فتأمل **قوله** فانه الجسم هو الاصل في انه جسد فيقول لا
عازله من كون الجسم في الصلوة المفروضة ليس يتحرك ولا ساكن وبيان
ونظيره وجع فلا يتناسب ما ذكره من انما لا ينافي فانه هو الصلوة التي
الكلام فيها جزمها فان قيل **قوله** فيكون الجسم لا ساكنا ولا متحركا اما
لا يكون متحركا فانا انما لا يكون ساكنا فلهذا السكون فندم هو انكر
في مكان واحد فانا اقدم للحركة فيه زنا فاذ المتحرك فيه فانه لا يثبت
قوله فان التحليل هو افراد واحد واحد من اجزاء الشيء اي الغير متحرك
وجود الجوز في الاثبات وجود البعض على بعض من البعض اذ لا يثبت
معاني الشيء اذ لا يوجد ذلك البعض عند ذلك الاخر لا يكون مفردا
فان قيل **قوله** فاما يوجبها اثبات الصلوة لا تومر فيها فذلك ليس كقول
تومر في الصلوة كما يظهر من دليل الفصل والاصل وفيه امر من دليل
والاصل يظهر وجود التحليل في الصلوة وحدها في غير مكانها فيظهر

الجوز

الصلوة مع الصلوة لا يمكن ان يكون في غير المكان والصلوة دائما وهي التي
في آية الاية اي انه اذا يقع التحرك بالحركة وفرض بقا الاية المطلقة
فيها يظهر بعد ذلك هذا لا يدل على وجوب الجوز الاخر مع وجوب التحرك
فيها فتمتنع **قوله** فانه لا يمكن الا ان يثبت بالرفع معنى اخر اي التحرك والصلوة
وجع يثبت التحليل يظهر وجود الشيء في الصلوة عند كونها لا يثبت
لكن انما لا يثبت بالاشتراك الفظة اذ التحليل هو التحليل في كل ما يثبت
الجوز الاخر في التحرك وفرض عدمه لا يرفعه معنى كون الامور
قوله لا لا يتخلف اليه حفظ الاية المطلقة فدين لا يثبت في تلك الاية
كما لا يثبت في غيره اي جزم التحليل ان غرضه اثبات الجوز مع وجوب التحرك
من دليل لا يدل عليه بل انما يدل على تومر بعد عدم التحرك في هذا
او لا وهو ما يقول ولا يدل ايضا على تومر عند عدم التحرك في هذا
التحريك مع ما يثبت به ساكنا في حال التومر المتحرك وكذا اذا استدل
من الاية المطلقة في مكان التحرك او تحلفت الى ان التحليل يقتضي
اوانه لا يمكن التحرك واحد فندم لم يثبت الجوز المتحرك فتمتنع التحرك
انما هو في صفة خاصة من وجود عدم التحرك فانه هو من غير مكان
الصلوة **قوله** ولا لا يقتضي اي فيكون القول في اثبات جزمه عند
فانما هي في الالزام جسم في تعيين بعدد التومر والتحليل في ان بقا الصلوة
فيها كان جزم فزعم **قوله** لا يوجب هناك فرضه انما هو التحليل في
الآن جزم بعد عدم جزم التحرك ولا يوجب دليل وجوده مع
التحرك كما هو الغرض في طبعها يقول ان هذا التحرك من زمانها لا

هذا التحرك من زمانها لا

في لا بد له من وجوده على غير وجه البعد على شيء من المتبادر المكلف في نفس الامر
 فبذلك عليه وجوده عندكم ام لا بعد استحالته وعلى تقدير استحالته ان كان
 يكون با بعد ايضا محالاً فانهم **قوله** ويكون الوجود في اي وجهين يعني في
 له ولا يصح من جهة اي معنى انه اذا كان محالاً معاً وعرضاً عنه يكون في
 المحل في شيء لا يعني الله اذا عدم ذلك يوجد شيء على كثر من وجهين
قوله على ان يفهم الحاجة الى ذكر الامور قوله في البعد البسيط
 كغيرها مما هو بعد تفهمهم الضيق الذي لا يفتقر له في البعد لا يفتقر
 الى البعد فمعرفة البعد **قوله** وهذا التصويب شبيه من انفسهم
 لا يفتقر الى كلام الشيخ ههنا من ان يطول بل لا طائل اذ كان مراد استحالته
 ان وجود المكان كالمس ضروري وهو انما يستقيم على القول بالبعد
 الحادى فان ذلك لا يلزم انما على الثانيين بالسلب كما اشار اليه الشيخ هنا
 بقرينه ومما هو من خاصة اصحاب السلب وايضا قالوا في هذا الفصل
 من هذا اصحاب البسيط الحادى بوجوب ان يكون من الاجسام لا لا
 له في لا بد عليه من الوجود المتقدمة المذكورة واساير ما ذكره الشيخ فلا
 في هذا ولا يعني ان كلامهم في بحث اثبات كون محال المكان مبيحاً بان
 لا يفتقر الى الوجود المذكورة فانه لا يفتقر الى الوجود وطبعه لكان له مكان
 ضرورة ان لا يمكن جسم لا في مكان ولا يمكن حصوله في جميع الامكنة ثم جتبا
 انه لا يمكن استناده الى الطبيعة فالمكان طبيعي وعلى هذا فيكون
 المقدمة المذكورة ههنا وانما قيل من ان لا يفتقر الى الوجود في كل
 جسم لخل وطبعه لكان في مكان بالاحتياط الى ان كان في غير مكان

انما هو الشارح المجلد
 للتبريد
 راجع

ما لا يمكنه فبذلك انصح بغير اليقين في غاية السخافة اذ معنى التحلية
 ما ذكره هو فرضه بعد وجوده خالياً عن جميع ما يمكن خلقه من الامور
 الحارجه وهذا انه اذا كان المكان هو السطح في فرض الجسم كذا لم يفتقر
 الجسم الى مكان وان كان من الاجسام التي لها مكان في الواقع اذ مكانه
 عنه ولا يمكن كونه من عرضي بانه اذا كان محالاً كان وجوده بلا حادى وجوده كغير
 وجوده في الحادى في نفس الشيء وطبعه لم يكن له حادى في **قوله** وكان
 انفسهم من وجوده لا يفتقر الى بعد ثبوت المقدمة المذكورة وفرض بعد من
 المكان ان يكون على جسم مكان هو الحادى وهو جسم كونه مكاناً غير
 يثبت وجود البعد المتطوّر فلا حاجة الى فرضه ايضا وايضا لا يفتقر
 بعد ثبوت الاولين فلا يفتقر الى قول الشيخ في ما يفتقر من ذلك وجب ان
 سئل على وجه التثنية التي ذكرها لا في امره بل في من الاشياء التي لا يكون
 لهم ذلك في حقيقة وفي لا بد من عدم قوم الحادى والاشياء المذكورة في
 البعد ان يعلم وجه البعد وكونه المكان شيئاً اخر مما يقع بوجهه كغير
 لا انقول في بعد ثبوت وجود البعد ايضا لاقتضا الحاجة الى القول بان
 المكان هو البعد وان لا يكون شيء اخر غير ذلك بوجهه كالمسحوق
 بعد وجود البعد لا يثبت انه ما يفهمه من المكان لا يفتقر الى ذلك ولا
 في فرضه وجعل المكان امره بخله اذا لم يثبت وجوده ففقد
 اشتراط وجوده بعد الحكم بكونه مكاناً ولا حاجة الى ما فرضه اولاً من
 قوم الحادى وغيره من الاشياء المتبرجة الا ان قيل ان مع وجود
 ايضا لا يمكن الحكم بكونه مكاناً لم يفتقر الى السطح كما قاله ايضا احدا

طبعه على

في هذا الموضوع وتوحي الخلق والشك في الحقيقة بما استدلوا به عليه
 وحي يلزم على الجيبان في جوابه بما اشار اليه الشيخ والمحال ان ما يقسم
 الشيخ من ان اثبات هذا القسم ارفع في جواب جهتهم لكن لم يتبين
 ههنا لم يقترن ايضا ارفع بغير في القسم الاول ويجازيه ما ذكره ليس
 بل اثبات هذا القسم اما هو ما يقع استدلاله لا يقع له الجيب بعد اثباته
 يلزم عليه الجواب فافهم **قوله** ولو كان ذلك صحيحا قد عرفت ان
 توجيه كلامه بوجه لا يرد عليه ما ذكره الشيخ وذكرنا ايضا الجواب في جهتهم
 بعد ذلك التوجيه فتذكر **قوله** الاستحالة في جسم بدل ما يقسم منه
 وفي وجهه سبيل الجسم يكون بدل ما يقسم منه ويكون في وجهه حتى على
 مكانه بل زيادة ولا نقصا وقوله سبيل مفعول في مقام فاعلم بعمله
 في قوله الوجه سبيلنا على الآلة او الالة **قوله** ولتتم سطوتنا
 في جهة اخرى فلا يمكن استحالة بدل ما يقسمه من تلك الجهة وقوله
 ان سر جزاء لقوله فاذا كان **قوله** في لا ياتي الهواء الاخر فان كل شيء على
 فكان الهواء مطلقا خلاه عندهم فان كان ذلك الخلاء باقيا في جهة
 كل خلاء فلا يوجد الهواء اصلا **قوله** وان كان الماء باه لم يقدر في محض
 لهذا الكلام وغاية ما يمكن ان يكون في جهة الله ان كان الماء الذي عليه
 الفاروق الذي يقصد دخلا با وعين مكن الهواء فيما يقصد فلنا
 منها الهواء بالتيقن المذكور في ادراكهم معنى الفاروقه حتى يخرج من
 الهواء ما يمكن ان يخرج ويكتب سرهما على الماء دخله الماء من غير ان يخرج
 منها شيئا من الهواء فعمل الله لا ياتي الهواء ولا يكون سببا لاجزائه في

ما اورد الشيخ فتذكر قوله
 ولو كان الخلاء الفاروق في
 الخلاء قد ذكرنا هناك انه يمكن
 توجيه كلامه بوجه لا يرد
 عليه

ما فيه لانه الماء وما كان آتيا من وجوه الهواء ان يدعى الفاروقه التي
 ما وجد شيئا من الخلاء ولم يبق له خلاء يدخل فيه لانه مطلقا الهواء
 الذي ان في جهة حيز الهواء الذي يدخل في جهة الخلاء الذي يقصد الماء فاعلم
 ان الهواء وشا من الهواء عليها لم يكن الباقي ان يخرج الهواء ان كان في الماء
 بها يوجد من الخلاء فلم اذا ثبت الفاروقه على الماء من غير ان يخرج
 لا يخرج منها الماء فانه ان وجد فيها الخلاء وجب ان يدخله الماء وان لم يكن
 بل ان الهواء قبل ان يخرج الماء بعض الهواء ويدخل مكانه وايضا في
 الماء سببا لخروج الهواء ليدخل مكانه فيبقى في جهة حيز كل هواء الفاروقه
 ويدخلها سببا ماء بل يرضى ان يخرج الهواء عن مكانه بالتيقن في جهة
 الا ان يبق في الماء لا يقصد الخلاء مطلقا بل انما يقصد دخلا كان في الخلاء
 وانفق ان ملاء هو في يخرج عنه الهواء ليلطف مكانه في لا يلزم شي
 ذكرنا ان سبب الكلام في كون بعض الخلاء في جهة حيزه فاعلم ان بعض
 شأ به في سبب **قوله** فاعلم ان الحكم الحق في ذلك كان تركه فليلا يخرج
 من الهواء ليس حدث فيه من الخلاء **قوله** فان كان الخلاء باقيا في جهة حيز
 ليس اخر على بطلان الشق السابق في عنوان يكون الخلاء باقيا في الهواء ذلك
 الخلاء اذا كان باقيا في الهواء في جهة حيز الماء بطريق اول لا لا
 الهواء انما هو الاقرب يكون خلاه منه مع الماء وايضا عدم الخلاء اعم
 من الدفع فاذا قد على وضع الهواء كان بقدر على عدم جيب الماء بطريق اول
 فوجه جيبه الماء وان كان دخول الماء اليه في جهة الخلاء فلا وجه
 الفاروقه ان الماء لا يصعد بالطبع وقوله فاعلم ان بعض الخلاء انما

متاهل

فان لما مضى موقوف الماضى الى نفسه من جهة رتبة كذا المستعمل
 حقا ما يستلزمه التبع لم يبق في قوله ان يعلم جوابه كاستلزامه التبع من الحق
 الذي في عدمه في نفس ذلك الذي يعلمه بمعنى معلوم في مكانه ومن ذلك ان
 اوله ان يقر به ان في معلوم فيه ويقر بان اخره ان يكون معلوم في
 بينهما ان كذا من كذا في قوله لان اخره ان لا يكون موقفا من مستعمل لان
 حتى يكون معلوم ان ابتداء فاضله **قوله** فكيف يجوز وجوده في غير موقفا
 عليه في نفس ذلك لا يقر بوجوه فان طرفه ان يقر بان في نفسه ولا يحتاج اليه
 وهو متصل احد الطرفين في الخارج وانما هو متصل من جهة فله استعداد
 وهو ان يقر بان في موقفا في قوله **قوله** فكيف يكون الشيء واصل من جهة
 اراد ان الشيء في اصل بين الوجود والمعلوم انما باعتبار ذلك ان لا يقر به لانه
 يكون معلوم او باعتبار ان كل قصه فرض وهو فله فله بدوه وهو معناه
 بعضها ان يقر بان في الوجود والمعلوم اي فيما اتصال الوجود بالمعلوم
 الموجود من المعلوم وعلى وجهين فوجه من جهة استعماله ذلك لما عرفت ان
 طرفه ان لا يقر بان في اتصال الوجود بالمعلوم انما يقر بان في وجوده في
 الجهة الغير انما فله وهو متصل بتدريج عدم كذا ايضا في قوله **قوله** فانه
 فيه فانه **قوله** فيعلم ان يكون انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 او الموكلا لانها لانه في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 ترتيب بين تلك الازمنة او الموكلا في جعله لانه في قوله **قوله** فانه
 الموقفا معا لاستعماله لانه في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 الابطال فذكر في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله

ما كان في قوله فانه فله
 معا لم يتكلم في استعماله
 كذا في قوله فانه فله

فان لما مضى موقوف الماضى الى نفسه من جهة رتبة كذا المستعمل
 حقا ما يستلزمه التبع لم يبق في قوله ان يعلم جوابه كاستلزامه التبع من الحق
 الذي في عدمه في نفس ذلك الذي يعلمه بمعنى معلوم في مكانه ومن ذلك ان
 اوله ان يقر به ان في معلوم فيه ويقر بان اخره ان يكون معلوم في
 بينهما ان كذا من كذا في قوله لان اخره ان لا يكون موقفا من مستعمل لان
 حتى يكون معلوم ان ابتداء فاضله **قوله** فكيف يجوز وجوده في غير موقفا
 عليه في نفس ذلك لا يقر بوجوه فان طرفه ان يقر بان في نفسه ولا يحتاج اليه
 وهو متصل احد الطرفين في الخارج وانما هو متصل من جهة فله استعداد
 وهو ان يقر بان في موقفا في قوله **قوله** فكيف يكون الشيء واصل من جهة
 اراد ان الشيء في اصل بين الوجود والمعلوم انما باعتبار ذلك ان لا يقر به لانه
 يكون معلوم او باعتبار ان كل قصه فرض وهو فله فله بدوه وهو معناه
 بعضها ان يقر بان في الوجود والمعلوم اي فيما اتصال الوجود بالمعلوم
 الموجود من المعلوم وعلى وجهين فوجه من جهة استعماله ذلك لما عرفت ان
 طرفه ان لا يقر بان في اتصال الوجود بالمعلوم انما يقر بان في وجوده في
 الجهة الغير انما فله وهو متصل بتدريج عدم كذا ايضا في قوله **قوله** فانه
 فيه فانه **قوله** فيعلم ان يكون انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 او الموكلا لانها لانه في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 ترتيب بين تلك الازمنة او الموكلا في جعله لانه في قوله **قوله** فانه
 الموقفا معا لاستعماله لانه في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 الابطال فذكر في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله

فان لما مضى موقوف الماضى الى نفسه من جهة رتبة كذا المستعمل
 حقا ما يستلزمه التبع لم يبق في قوله ان يعلم جوابه كاستلزامه التبع من الحق
 الذي في عدمه في نفس ذلك الذي يعلمه بمعنى معلوم في مكانه ومن ذلك ان
 اوله ان يقر به ان في معلوم فيه ويقر بان اخره ان يكون معلوم في
 بينهما ان كذا من كذا في قوله لان اخره ان لا يكون موقفا من مستعمل لان
 حتى يكون معلوم ان ابتداء فاضله **قوله** فكيف يجوز وجوده في غير موقفا
 عليه في نفس ذلك لا يقر بوجوه فان طرفه ان يقر بان في نفسه ولا يحتاج اليه
 وهو متصل احد الطرفين في الخارج وانما هو متصل من جهة فله استعداد
 وهو ان يقر بان في موقفا في قوله **قوله** فكيف يكون الشيء واصل من جهة
 اراد ان الشيء في اصل بين الوجود والمعلوم انما باعتبار ذلك ان لا يقر به لانه
 يكون معلوم او باعتبار ان كل قصه فرض وهو فله فله بدوه وهو معناه
 بعضها ان يقر بان في الوجود والمعلوم اي فيما اتصال الوجود بالمعلوم
 الموجود من المعلوم وعلى وجهين فوجه من جهة استعماله ذلك لما عرفت ان
 طرفه ان لا يقر بان في اتصال الوجود بالمعلوم انما يقر بان في وجوده في
 الجهة الغير انما فله وهو متصل بتدريج عدم كذا ايضا في قوله **قوله** فانه
 فيه فانه **قوله** فيعلم ان يكون انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 او الموكلا لانها لانه في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 ترتيب بين تلك الازمنة او الموكلا في جعله لانه في قوله **قوله** فانه
 الموقفا معا لاستعماله لانه في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله
 الابطال فذكر في قوله **قوله** انما به فله فله معا لم يتكلم في استعماله

وهو معلوم انما اعتبر بغير الشا من جهة فقط من غير نظر الى كونه عدده معه سابقا
بما تقدم خاص من التقدم يستقل بغيره الى العينة يظهر منه ما ينبغي
نفاذ الذات في الخالين لان السابق لما يجرى في مثل هذا التقدم كالحال ما سبق
ولا ينبغي ان يكون التقدم متقدما باعتبار وجوده مع عدم شيء اخر فانه لا يتفق
ذلك وجودهما معا وهو لا يمكن ان يدل قوله لا يمكن مرجح او هو موجود على
بمع جميع انما التقدم انما يمكن ان يكون الشيء الاخر موجود او الشيء الاول موجود
قوله في مقدم عليه اذا اعتبره على ما ذكرنا من بيان حال التقدم على الشيء
الذي صار بعد ذلك معه فانهم **قالوا** وهذا الامر لا يجوز ان يكون سببا لعدم
فقط كما مر انه كما يظهر من غير وجه الدليل المذكور على سبق الشيء الى التقدم
هو مجرد نسبة وجود الشيء الى عدم شيء اخر في وجوده انما كان لعدم ذلك
فانه الحق المقارن لعدم الشيء تأخر كما ان وجود المقارن لعدم السابق
تقدم وكل في جانب وجوده اعني ليس في تأخر مجرد نسبة عدم الشيء الى وجود
فانه مقارنة لعدم الشيء على شيء اخر تقدم كما ان مقارنة عدم السابق
له تأخر بل وجود المقارن لعدم شيء اخر اذا كان له ذلك لعدم امر اخر كان
سابق على وجود ذلك الشيء او امر واقع في الزمان السابق عليه تقدم وانه
غيره لا انما على الله تعالى وجود ذلك الشيء او امر واقع في الزمان الله تعالى
والعدم وانما هو في الجانبين احد فكل انما لا بد في تقدم شيء على شيء اخر
عنه في غير الزمان من الاسماء الى نوعه في زمان سابق ولا حق قائم
في ذلك نظيره يقارن النسب فانه كما ان التقدم نسبة وجود الشيء الى
عدم شيء اخر كما ان النسب للزمان له نسبة عدم ذلك الاخر الى وجود الاول
ولا شك في مجرد نسبة عدمه وانما لا بد في تقدمه ان يكون ذلك متقدما لانه

دفع

فمن مقارنة ذلك الوجود الى سابق على وجوده لانه لا يتقدم الا امر واقع فيه حتى يكون
تأخر او لا يتقدم لانه لا يتقدم في ذلك السابق كيمثل في النسب مستقلا اليه وقد علمنا
انه التقدم ليس مجرد شيء مع عدم شيء اخر انما قد يكون ذلك تأخر اذ لا بد من تقدم
العدم في زمان سابق على وجوده او مع ما في زمان سابق ووضوح وجوده مع عدم كل
شيء لا يتوقع وجوده ايضا في ذلك الزمان السابق او مع ما في الزمان السابق تعلم انه
من مقارنة النسب ايضا انما لا امر بينهما فنحن ويمكن ان يعبر قوله وهذا
آه اشارة الى تعبر آخر الدليل المذكور وهو ان العينة والاعتد في غير الزمان
ليس بحسبة وجود الشيء الى عدم الشيء ثم من ان يكون شيئا اخر ونفس ذلك الشيء
اول وجود الشيء فانه نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون تأخر كما يكون
فانه اذا حسب وجود الشيء الى عدمه كان في الزمان السابق عليه او مع امر اخر كان
في الزمان السابق في تأخر من ذلك لعدمه واذا حسب عدمه كان في الزمان
او مع امر كان في الزمان الله تعالى في تقدمه وشبهه الحق في نسبة وجوده الى
بل هو نسبة الى عدم مقارنة امر اخر من زمان سابق ولا حق او واقع في احد
كما ذكرنا وقوله ولك نظيره يقارن النسب الى وجود النسب ايضا يقارن
يقارن النسب اليه لان النسب ايضا مستقلا اليه بالاعتد في السابق وجود الشيء
الى عدم يقارن زمانا سابقا او واقع فيه في حق زمانه لاحقا او واقع فيه
واذا حسب الحق لعدم يقارن زمانا لاحقا او واقع فيه في حق زمانه زمانا سبق
او واقع فيه وهو لا يفتي انه على هذا البر عليه ما اوردنا من امره لا
اليه بل يفتي بهذا الوجه انه كما تعرض فيه التقدم وانما هو كان ينبغي ان
للحبة ايضا في زمانه نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون تأخر وقد يكون
تقدما وقد يكون سوية بل هو نسبة لعدم تمام امر اخر اذا كانه كان تقدما واذا كانه

كان تاخر الوضعية والعمق في هذا الاصل والحدود كما ان العرض لا يمتد كانه منقطع
 مراده ما ذكرنا في الوجه الاول فاما في قولنا ان الذي يعرض له قبل وبعد الزمان
 الذي يمتد الزمان يعني انما لا يمتد الزمان انما الشيء انما في حيزه خارج الزمان
 انه يعرض له قبل وبعد لانه في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 انما يمتد في الزمان لا يمتد في الزمان بل هو في تلك السببية والعمق
 واما في قولنا انما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 فانه في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 لو كان الزمان قابلا لهما لكان في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 من اجل انهما في نفسهما ما يعرض له قبل وبعد لانه في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
قوله ان قد جئنا ان لانه مقدار الاصل المذكور اشارة الى ما ذكرنا في انما هو
 معلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع منه المصادفة الفعلية على الشيء المذكور في الزمان
 او لانه في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 بالمراد ان الموضوع كما ذكرنا سابقا في قوله ان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 بل لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 فانه اذا استمر ذلك بعد له العقل مقدرا خارجا في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 يقع ضمنه في نفسه وهكذا واما في الزمان واما ما استدلل به الشيخ على ان
 الاصل لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 وجملة ما لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 مع قطع النظر عما يعرض له الزمان في نفسه بل هو في تلك السببية والعمق
 اراد ان الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 وانه اصله لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 ايضا في ذلك كما اذا عرض في حيزه مركبة غير قابلة للقياس وتسمى على التلخيص فيكون

قبل وبعد لانه في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 ان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 والسببية في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 ان ذلك ما هو في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 ويعرض له بعد زمان لم يكن معرضا انما لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 بينهما المكان بعد ان يكون في حيزها قبل وبعد لانه في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
قوله وانما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 ولا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 من وجوه استمرار ذلك انما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 اعان ان يكون مقدرا من الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 هذا وعلى انما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 فاصل على انما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 فاصل على انما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 لو كان عدمه بمسألة هات من اواخر هذا العلم فتوصف به يكون هو
 بالجملة لانه فيكون بعد زمان في قوله فقد انفع ان يكون في الزمان
 واجب لوجوده فيه انه واجب الوجود عند عدمه ليس في الزمان فلا وجه
قوله قال ان اصل الاصل لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق
 ان يكون الزمان انما فاصل لا يكون قبله او بعده زمان الا احتمال ان
 انما فاصل ان ينقطع به هذا الزمان ويكون قبله او بعده زمان اخر انما

فصل في انما في الزمان لا يمتد بل هو في تلك السببية والعمق

الربانة مقدار حركتين مختلفتين ويكون الاله المتكبر موصلا بينهما فلا
يأتي من الوجهين المتكويين وعرضهم كما يظهر من موارد استقالاته
استقام وجود الاله الفاضل في الزمان مطلقا فتأمل **قوله** ولا يتأخر في الزمان
وطرفه ولا يفسد بفساده بحدوثه هو اول آية صدقته كما يعرف به
بن ايضائه الفلك كما ذكره هو ان يكون الشيء معدوما بعد وجوده فجوز
ههنا داخل في معنى التناهي بل يتبادر هو طرف الزمان لان
فيه روح فلا حاجة الى تعليل فيه فكن في قوله وليس بفساده مضافا
اراد بالقسم هو عدم الكاين جدا لوجوب بان يكون اوجدها بجاعته
بينهما فافهم **قوله** ليس المتحرك والسكن والفاصلة عن
المتحرك وكذا في الساكن على اصطلاح الحكماء لان السكون في
الحركة كالمعرف بينهم او جعل وجودها اعتبارا فيه الزمان فافهم
الحركة زمانا او كون الشيء في مكان واحد ما كما سبق وانما المتكويين والفاصلة
فالمعنى بينهما ما يكون بعدد الصلوة وعددهما في فليهما اول آية يكون
تدقيقه لاستماع الحركة في الجوهري عند حلول احوالها ما يكونه او
في نفس الزمان في التدبير وح تليس لهما ايضا ان اوله كما ذكره ويؤيد هذا
ما سبق من الشيخ في الفصل الذي حيث قال ونحن لا نعلم ان يكون له ان لا
وجود وليس في ذلك وجوده على سبيل التكون بانه يكونه اى ايزنه في صلبها
كان بينهما الشيء الذي هو الزمان وليس في الزمان احد البنية فافهم
قوله معنى الذي يحصل في الزمان واحد ويكون له حصول في الزمان اى ان
وجوده او معدومه الا في ذلك ان اذ كان يكونه ابتداء وجوده او معدومه في ذلك
وانه وجبوا عدم جده لكانا ايضا وانما حيلناه على ذلك لم نل عليه على ظاهره

كونه وجوده او معدومه انما هو في خصوص ان الاله القابل لكونه الزمان المحذور على
من الوجوهين فلا يلزم الى جعل الترتيب في كلامهم من ما يوجد قبله فليلا
ما يوجد دفعة في الزمان واحد فليلا في العلم به او ظهوره في الاحتمال
المستوفى علم الآلة لم يتحقق قبله فليلا ان يكون له ان ابتداء في
ايضا لان لا يتحقق الا في الواحد لتحقق استقام كونه كذا ايضا الشيخ جعل
مقابل ما يوجد او عدم قبله فليلا ما ذكره من التبيين وهو ما يوجد او عدم
دفعه وما يكون في جميع زوايا ما يوجد او معدوم في طرفه على خلافه
قولا ان امره بالموجود دفعه هو ما ذكرنا اختلا محمدا لاعتقال قسم اخر من
قبله فليلا ما يوجد في معنى بعبارة ما كما لمسة في تعريفه لاعتقال القسم
الا وهو هذا في قوله ان لا شيء قبل الموجود دفعه في كلامه انما على
الشيء الذي لا يذكر لغير ظهوره في القسم الاول في عدم الان وجوده وهذا
لان الوجه الاول قد مر فيه فليلا في الزمان الذي هو زمانه بالذات
في جميع الزمان فانه ما ذكره فافهم في القسم الثاني الذي ذكرنا في القسم الاول
كالذي في الفاضل كما مره على انه في الموجود دفعه على خصوص هذا القسم
الذي كان خصص في ذلك الكلام منه فافهم **قوله** وايضا فانها
ما يوجد دفعة اذ ذكرناه ان الذي يوجد او عدم قبله فليلا ليس في
لان مقابله الذي يوجد او عدم دفعه وهما بين ان عكسه ايضا
اي الذي يوجد او عدم دفعه ليس مقابله ولا لزم مقابله الذي
يعدم قبله فليلا وهذا من المتقولات التي كانت موع داب المتقدمين
قوله انما هو الذي لا يوجد دفعه الذي لا يوجد له هذا ايضا
على ما ذكرنا سابقا من ان الشيخ اخرج عن احتمال كون وجوده او عدمه

فيلزم

واحد لفظ استماع هذا القسم في عدم الازالة وجعل الترتيب بين ما يوجد
بين الموجود او بعدم دفعه اي يكون لوجوده او عدمه انما يشاهد
بعدم الاختصاص لاحتمال ان يكون عليه قليلا ولا يكون ايضا ما لا يشاهد
فاستدرك ههنا وقال انه يعني بالوجود دفعه الذي لا يوجد
وهو فيه حاصل الوجود سواء كان له ابتداء او لا في بعض الترتيب
لا يلزم ان يكون وجوده المبتدأ او منتهى المبتدأ في نفسه بل في
الزمان لا في العمل كانه قد ذكرنا ان جعل الوجود دفعه على العمل
ذكره لا يتفق للحصر بين الشئين لاحتمال ان لا يكون موجودا قليلا
في مكان بل انما يوجد في زمان واحد وكذا الكلام في عدم الازالة
كلامه ههنا بما يوجد في زمان فيخرج عنه ما يوجد في زمان واحد
قوله الازالة يعني بالموجود دفعه الذي لا يوجد في الزمان
في ان واحدا ان يخص بملك ولا يفتقر فيهما من تكلف فتأمل
قوله يكون سببا الى تحقيق ما قلناه من ان بعض الازالة قليلا
يوجب في نفس الزمان اي في مكان من اناته من غير ان يكون له ابتداء
وكذا المبدء **قوله** فان كان الازالة في قوة المتناهيين وان لم يكن
قوة المتناهيين فيكونا في نفس الشيء في الازالة الفاضل بين زمانيهما
كالحركة والسكون بناء على اعتبار الزمان في السكون كاسبق فانه شئ
في الازالة الفاضل بينهما المتحرك والساكن **قوله** في الازالة الفاضل بين زمانيهما
اذ انظر الى الازالة وغير المربع الى الترتيب في الازالة الفاضل بين زمانيهما
الحركة والسكون موصوف بالزمان والترتيب **قوله** في الازالة الفاضل بين زمانيهما
والمتحرك في حال فمما لا يشاهد ان الحركة لا تشابه حاله كاشا الى الازالة

بوجه

بقوله دون اناس الوتيرة ابتداء ثم بعدا لقطع الحركة بقية الزمان
وبتشابه حاله في انات زمانها من هذه الجهة وانفرض انه عرض فيها اختلاف
حال مرجحات اخرى ولا يفتقر في انات زمانها من هذه الجهة وانفرض انه عرض فيها اختلاف
الحركة بتشابه حاله مرجحة الازالة والابتداء حقيقة وانفرض
الانوار الى الازالة الحركة تكون لما كانت الحركة في الازالة لا في الزمان
الانوار لها الزمان لها ايضا وحكم بعدم تشابه حاله في زمان الحركة فلا
ذلك بعدا لقطع الحركة فانهم **قوله** كذا في الزمان في حاله ان يسيل هذا
وهو ان السيل عند عدم عبارة عن طرف الحركة التوسعية وكان الحركة
التوسعية كونها في الزمان ابتداء وانتهى وهو كون شخص لا يتقدم في نفسه
المسافة بالذات ولم تتقدم الحركة على ما سبق بحقيقة كذا في الازالة في
موجود باسرا الزمان اولا بالعدم ولا يتصور تقدمه الا بانفصال الزمان
فيكون في كل زمان انما كان بسببه وهو حال عدمه وكانه لا بد في نفسه من
حقيقته من لطف وقوة **قوله** فبذلك هذا الشئ الى المتعدي والمتأخر
ان تشبه اليها المكان ومن شأن الازالة انما اعتبر واصلا في نفسه
ومتأخر في حيز حيث هو متقدم ومتأخر فان الازالة لا يفتقر في نفسه
بالقدم والمتأخر لا يوجد في كل زمانه قول الشيخ حيث تقدمت
ويمكن ان يقال ايضا انه سبب لحكم التقدم والمتأخر في الوجود
متميزا عن الآخر فانه في الازالة كذا في الزمان متصلا
لم يوجد فيه تمايزا في الازالة **قوله** في الازالة فمما لا يشاهد ان الحركة لا تشابه حاله كاشا الى الازالة
الاولى انه جتان زمانه بما يشبه سببه من تقدم والمتأخر الذين هما
الزمان حقيقة وحكم ذلك انما هو اذا اخذنا ما يوجد فيه اي انما واصلنا

في الحادة المقتضى هو الذي هو اول معطى الشيء وحده فانه عبارة
 من حيث الشيء يحصل الشيء بغيره وعنى بتكرار اسماؤه **من قوله**
 قاله اول بالوحدة اعني بوله الانشأ والوحدة اول بالاعتدال
 على ذكر مره اعني اعطى الوحدة في اقبال وقراده له الا انه وان لم يكن عاديا
 حقيقيا للزمان بل هو سبب لحدوث المتغير والمتغير الذي هو العاد المقتضى
 لكنه باعتبار رادى منها بالاعتدال بكونه واحدا حقيقيا دونها وتلخيص
 الوحدة في العلم والاعتدال في مقام حقيق لان السبب الذي هو مره منه متغير
 الامراض من تفصيل القول فيه والاعتدال على كلام في غاية الاحوال لا يتغير
 الحال والمعرض لبسط القول في امثال هذه الاعتدالات او اهيئات في ذكرها
 لم يشق به عن من مقتضيه كانه لا يلقى بشان الحكم الا ان يكون له عند ذلك
 لم ينف عليه وكذا في نظاره والله تعالى يعلم **قوله** من غير علمه لا يلقى
 في الان اي لا يتم الا اذا حصل على ذلك كاشرا اليه هناك ومع لا بد لغيره
 مطلقا لما ذكره الشيخ **قوله** ومن غير علمه او وجود المصل آه قد استمر
 في حيث الحكمة لان كلام الشيخ هو ما قبل وجوبها الا انه انه وله كبر
 الزمان المتعدد وجود نفسه كونه له وجود في الجملة بمعنى وجود متشابهات
 له وهو ان السبب الراضم له على جاس الحركة القطعية والتوسعية وهذا
 هو الذي حقه جماعة من المتفكرين كالامام الزاري والسيد اشرف الملقن
 الدواني وغيرهم كل الشيخ هو كاشرا في من الجملة على كل الابد غير
 ان كل كلام سائر الحكماء عليه وانما في الزمان المتعدد وان لم يكن موجودا
 في الخارج لكن ايضا ما يوجد بمحض العلم والاعتدال واولاه نفس مره في
 اشراق سوله فلما يوجد الاله السبب لم لا والناشئ انه لا يوجد للزمان المتعدد

فصل في اشكال القول في ان
 الوجود لا يتغير

ليس

في الظاهر وجب ان لا يكون موجودا فيه بوجوه يوجب ان لا يكون له علم
 لاجل ان يكون الحكمة ايضا كذا في قوله وجوده ان كان كاعتداله الشيء على
 الذي هو كلام الشيخ في حيث في وجود الحركة القطعية على ظاهره وعلى قوله
 في الخارج وهذا السبب ان يكون له علم في كل ابد من حكمه وهذا الذي
 كلام الشيخ هو ما قبل على كاشرا لا يتغير من كاشرا في انما في وهو كلام الشيخ
 هو ما قبل على ذلك هناك على في وجود الحركة وجود المصل استمر او انه وجود
 على هذا الوجه ليس الخارج في العلم وفيه كلف في كل **قوله** من غير علمه
 انما هو ان كان موجودا آه كان هذا غير آخر لغيره من غير علمه
 ليس كاشرا في علمهم سابقا لان فعل في الخارج بعض المتغير السابق في
 وبالجملة فالظاهر حاصل هذا المتغير ان الزمان ان كان موجودا في وجوده
 في ان الزمان وان الزمان المتغير لا يمكن ان يوجد في ان وايضا
 طرف الزمان وليس له علمه يكون غيرا لوجود الزمان ولا يمكن ان يوجد
 في زمان والآن ان يكون زمان وان اخر او لا يكون حسا ان الوجود
 في وجوده الحاضر ان الزمان موجود في زمان ان يكون موجودا في غير الزمان
 في جميع كاشرا في هو من الاستقامة والغيرا من الاول ان الزمان موجود في
 وليس له علمه ان يكون موجودا فيه كاشرا فانه موجود من غير ان يكون
 مكان غير نفس كل موجود بما يجب ان يوجد في زمان او مكان ومن انما في
 موجود في زمان لا يمكن ان يكون جميع غيرا في باقية في كل ذلك الزمان لا يكون
 وجوده وجودا غيرا فيحصل في كل غير من جزئه سواء علمنا النظرية علمنا
 بان كان له زمانه معارفه كاشرا في الحركة او غيرا بان يكون ذلك الموجود نفسا
 وانما كاشرا في الحاضر الى كل من المتغيرين اما الاول فظاهر وانما في فافا

لأنه باق في قوله أو يكون له وجودا في زمان وكما في موجود من جهة
الزمان على وجه الشبهة أن حاصل ما ذكره الشيخ في الجواب أن قال سبحانه
ليس موجودا في الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل ولكن لم يمتد زمانه لو كان
كان وجوده في الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل ولا يمتد من كذا
كتب الامم ليس إذا قيل لو كان المكان موحدا كان وجوده في المكان الذي
منه وجب أن يكون في كل زمان فكذا قيل لو كان الزمان موجودا في كل زمان
في الماضي وفي المستقبل وفي الآن الذي هو طرف وجب أن يكون في كل زمان
في الزمان موجود مع أنه ليس وجوده في الماضي ولا في المستقبل ولا في الآن
لا في الزمان إلا لا يمكن التعرض بين مبدأ المثل ونهاها التي لا
يقع فيه حركة محصورة على قدر محصور من الحركة فان لم يكن الزمان موجودا في
هذا المكان وجودا في زمانها بافتراضه أن هذا المكان وجودا في زمان
موجود وان لم يكن وجوده حاصل في الماضي والمستقبل أو لا في كل زمان
الشيخ ولكنه مع ذلك مستكبره اثبات وجود الشيء مع أنه لا يكون موجودا
الحال ولا أنه كان موجودا في الماضي ولا أنه سيجر موجودا في المستقبل
ليس أن الشيخ نفسه لما بحث عن مفهوم قولنا الحركات المتصلة فثبت
فقال لا معنى بها الحركات الماضية أمور موجودة موصوفة بصفات لا غاية
ذلك كما لا بد لها لو كانت موجودة فكان وجودها في الماضي وفي المستقبل
وفي الحال ولما لم يكن لذلك الجرح من حيث هو مجزئ وجب في أحد هذه الأقسام
الثلاثة أن يكون موجودا أصلا فإذا كان الشيخ يثبت من غير حصوله في الماضي
والمستقبل وفي الحال في حصوله مطلقا فكيف زعمه هنا أنه الذي قد
يكون موجودا لو لم يكن له وجود في أحد الأقسام الثلاثة وبالحكمة فكل من زعم

الشيء على أنه الشيء الذي لا يثبت له في الحال ولا في الماضي ولا في المستقبل
اليه في وقت من الأوقات أنه الآن حصل في الحكم بقوله مع ذلك الحال فانه لا
العدم لا ذلك ولا قوله ان الشيء في الماضي لو كان في المستقبل كان كذا
من مطلق الحس لا يلزم من مطلق الحس في الماضي لا في المستقبل لا في كل واحد
الانقسام وان كان احده من مطلق الحس في الآن ان العقل لا يحصر مطلق الحس
بجوه هذه الاشياء لم يمتد زمانها بافتراضها ان مطلق الحس كان في الآن
التي لم تكن في كل واحد منها وان كان الحس من مطلق وجوده في الآن العقل لا
مطلق وجوده في زمان من زمانها بافتراضها ان مطلق الحس كان في الآن
في مطلق حقيقة في موضع محصور فانه يلزم من زمانها بافتراضها ان مطلق الحس كان في الآن
تلك الحقيقة والذي يمكن ان قوله قد دفع اصل الشبهة انه اعترض بالوجه
بمصر إلى على وجوده في زمانها بافتراضه في الاقسام مع ان القسم الذي قد
بيته في الحركة وكذا قد بينا ان الحركة لعقل مطلق في عين احد هذه الحركات
القطع وقد بينا ان ذلك لا وجوده في الاقسام فالآن الذي هو الامر عند الله
يكون مطابقا للحركة بمعنى القطع بحيث ان يكون وجوده في الاقسام والحركة
بمعنى الحس في الوسط وهو جملة الامور التي يحس في الاقسام وهو امر
ثابت مستمر من اول المبدأ إلى آخرها والحركة بمعنى القطع امر فاعا يتغير
يستمر في كل لحظة من اول المبدأ إلى آخرها فيكون وجوده في الاقسام
وهو ان يقال الامر وجودي في الحس امر غير متغير وهو مطابق للحركة بمعنى
الكون في الوسط ثم كان الحركة بمعنى الكون في الوسط يفعل الحركة على انقسام
فكل ذلك الامر الغير المتغير يفعل بيلا انه الزمان وكان الحركة بمعنى القطع
لا وجودها في الاقسام فالزمان الذي هو امر متغير لا وجوده في الاقسام ايضا

فان

ان الاتصال بهذا المعنى لا يكون مع الوقوف في شأ الحركة فذلك **قوله** يتوسط
 أي يتوسط اتصال الحركة أو أفراد يتوسط الحركة في موضعها فيكون اتصال
 المسافة لها في ذلك طرفة العين لا يتوسط اتصالها في موضعها **قوله** ويتوسط الاتصال
 مضادة إلى الحركة فاعلم أنه لا يتوسط في اتصالها اتصالها اتصالها
 لمضادة إلى الحركة بالعرض وهذا صريح الامام الذي في المسألة الشريفة
 حيث قال في اتصال الحركة كونه المسافة متصلة ولا ينفصل بد كسائر اتصال
 علم حصول اتصال الحركة في اتصال الحركة هو نفس اتصال المسافة
 مضافة إلى الحركة انتهى ولا يوجد عندى القول بوجود اتصال آخر الحركة
 وإن توقف على قدر المسافة أو اتصالها اتصالها **قوله** وهذا لا يكون وهذا
 يكون هذا النتيجة على ذكر اسم القول بوجود اتصال آخر الحركة في اتصالها
 وإذا تأملنا أنه ليس اتصال المسافة نسب إلى الحركة بالعرض كما في
 كلام الشيخ ونقلناه عن الامام الزايد فيشكل في صحة القول بكونه اتصالا
 أنه يمكن إضافة اتصال المسافة إلى الحركة فتأمل **قوله** الذي هو بقاءه متصل
 أو اتصال الظاهر الزمان ببقاء متصل في نفس اتصالها وكان الحركة
 نفس الاتصال كما سبق من الشيخ على سبيل المبالغة وغرضه من التبريد هنا
 أيضا هو كسائر الزمان الذي هو بقاءه متصل وقد بينا أنه اتصال في ذلك
 للمبالغة لأنه متى دعيها فافهم **قوله** فالمقدم والمتأخر والآيات اتصالها
 لا ينفصل عن الآيات مثال النهاية وأما المقدم والمتأخر والساعة والآيات فكل
 يجعل كل منها مثالا لا ينفصل عنه بقاء الزمان معنى يثبت على كل قطعة منه
 يمكن ان يفعل مثالا لا ينفصل عنه بقاء الزمان بمعنى الجمع الامم فافهم **قوله**
 فالان في الزمان كاحدة في العدد لا ينفصل عنه الوحدة جزء العدد والآيات

الزمان لا ينفصل عنه فافهم **قوله** ويتوسط اتصالها اتصالها اتصالها
 التي هي أيضا ليس الشبهة بقاءه فافهم الوحدة ليست نهاية للعدد الشبهة
 مجرد عن كونها العدد كما أنها ليست في تلك تغفل **قوله** والمتقدم والمتأخر في الزمان
 والمتأخر لا ينفصل عنه الزمان والفرق والاشياء والشدة انما يمكن ان يجعل
 مثالا لا ينفصل عنه العدد ولا ينفصل عنه كالتسا في المقدم والمتأخر والساعة والآيات
 والآيات فافهم اعتبارها صريح في أحد ما فافهم منه في الآخر يتلوا في اتصالها
قوله كالعشرة الاعراض في العشرة فافهم ان دخولها في العشرة ودخول العشرة
 في الاعراض المتعددة فافهم ان دخول الحركة في الزمان والشبهة بالعشرة الاعراض
 صريحان مع صحة ايضا توطئة لشبهة المتحرك بالمتحرك في الاعراض العشرة
 فافهم تغفل **قوله** وذلك بسبب الحركة التي ليس كغيرها لا ينفصل عنه السكون
 المتكسفت بالحركة انما يجوز انما تقدم والمتأخر باعتبار وقوعه في زمان
 على زمان حركة ومتأخر عن زمان حركة فافهم ان كونه موجود قبل غيره وجود
 انشعري في المقام صحيح فافهم المشقة في فهمه من كون السكون بقاءا وظاهرا
 منه ليس مجرد دخوله في الزمان على الوجه المذكور بل غرضه له معنى ان كان
 اجزاء فيه يكون بعضها متقدما وبعضها متأخرا كالحركة وانه لا يذكر لا ينفصل
 بقية ذلك فالظاهر ان بقاء السكون في نفسه وانه بغيره من مقدم ومتأخر
 وزمان بل لا بد في بعض ذلك من بقاء الحركة كونه بغيره في الزمان
 للحركة يمكن تطبيق كل سكون على قطعة من الحركة معروضه الزمان وبذلك
 الاعتبار بعرض الزمان للسكون ايضا بالعرض لحكمهم بكون السكون زائرا
 انما هو بهذا الاعتبار والافلا بعرضه زمان بالذات هذا على طريقتين
 فافهم سابقا الى انه لا ينفصل في بقاءه عرض مقدرا للحركة الثابت ايضا

عوضها الى بعض على المساعدة نظرا بما ذكرنا فاما ذكره في المهر فعمل على خلاف في
عليها بطلب اليه معية الشايعين فيكونه اشارة الى الامانة في الله تعالى كذا في قوله
ولما استمر وجوده يعني طلب المهر على الله على اطلاق السهم على هذا الامر
فانه جعله في اوله وبقوله في السهم فليس فيه الا انه وجوده ثابت
لاختره اصلا وهذا علم انه الامام الراتب في اعتبار المهر في جعله
على ان يكون وجوده في الله المعقول هو الزمان المهر الذي يكون به عدم الانسان
على البعض وانما هو بعضها من البعض المتقدم وانما المهر في جميع ان يكون
وانما هو بعضها المعنى في ثبوت كان متعلقا بالمهر بالادلة التي هي في المهر
ان سئل في هذا القول في وجوده في المهر الذي يستعمل فيه وجوده كونه فان
تعالى لا يسكنه من وجوده كونه في وجوده كونه في وجوده كونه في وجوده
قبل وجوده وما لم يحدده فاما اذا قطعنا الطريق سائر اوله المتقدم
انقدم بالهبة والشرف والطعم وعرضنا النظر الى انه سبحانه كان موجودا في
عنه الخوارق وهو الذي هو موجود وجوده هالك في ثبوتها فانها ومعت
اخرى من هذا الامور الخفية كسيرة الاشياء بعضها مع بعض
فاما كانت هذه القليلة الخفية حاصلة في حقه تعالى مع استعانة حصول المهر
والغيره بل انما هو حصول التقدم وانما هو هذا الوجه لا يتوقف على وجوده
المعقول في المهر في قوله لا يتوقف هذا الكلام بما قاله الشيخ من انه معية المهر
المعقول يكون بالزمان ومعية الشايع مع المعقول في المهر فيكونه المهر فيكونه
بالزمان ومعية الشايع مع الشايع بالسهم فيكونه السهم فيكونه السهم فيكونه
المهر فيكونه السهم فيكونه السهم فيكونه السهم فيكونه السهم فيكونه السهم
فاما اذا راينا في قوله تعالى ومعية الشايعين فيكونه اشارة الى الامانة في الله تعالى كذا في قوله

حيث
فاما هذه العوارض هل هي لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة ام لا فاما انما هي ثابتة
لاشيت في الحركة اصلا على ان ثبوت هذه الامور متعلق بالزمان الذي هو مقدار
الحركة فاما انما هي ثابتة في المهر الذي لا يتوقف على الزمان فيكونه المهر فيكونه
يكون فان يكون له ثبوت في المهر بطل القول بالزمان لانه لا يمكن ان يكونه فيكونه
الثابت وبين ما ليس ثابت لاجل ما ليس بوجوده في المهر جازا به يكونه فيكونه
المعقول مع الشايعين لا يكونه ليس بوجوده في المهر وان كان المهر موجودا في
فاما ان يكونه ثابتا او متغيرا فان كان ثابتا استحال ان يتغير على الزمان فيكونه
انما هو ان يتقدم الزمان المتعقل والمهر ثابت جازا ان يتقدم فيكونه ثابت
في لا يتغير الى الزمان وان كان متغيرا استحال ان يتغير على الزمان فيكونه ثابت
ان يتقدم الزمان ثابتا فيكونه ثابتا جازا ان يتقدم الامور الثابتة وتقدم
بالزمان في لا يتغير الى المهر فيكونه التقدم وانما هو ثابته على انما هو
لا حاجة به الى وجوده مقدار الحركة بطل القول بالزمان انما هو ثابته على انما هو
ان قبلية اوجب تعاقبها في وقتها ومعها وان كانت مع استعانة فيكونه
انما هو ثابته على الزمان لا بد من عرض حركة وتغير الخوارق استحال انما هو ثابته
الوجود وجود الزمان بطل الامور وكذا لا بد ان يكونه المهر ثابته على انما هو ثابته
نعني في احدها اصلا زعمنا انه لا بد من ثبوتها في التقدم وانما هو ثابته على انما هو ثابته
جواز الى انما هو ثابته على الزمان هو الزمان وانما هو ثابته على انما هو ثابته
انه حصل المهر فيكونه ثابته على الزمان فيكونه ثابته على انما هو ثابته على انما هو ثابته
المعقول في المهر فيكونه ثابته على الزمان فيكونه ثابته على انما هو ثابته على انما هو ثابته
فاما انما هو ثابته على الزمان فيكونه ثابته على انما هو ثابته على انما هو ثابته على انما هو ثابته
انما هو ثابته على الزمان فيكونه ثابته على انما هو ثابته على انما هو ثابته على انما هو ثابته

العقل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مفتی

الاجسام
الاول
الغرض اعتبارا بعد منها فنقول واحوال الاجسام المتغيرة فخصيل الاجسام
قوله مرجعة كية الاجسام الى احوالها ومعها المتغيرة من جهة كية الاجسام
في احوالها وانما الاحوال المتغيرات واحوالها وانما الاجسام حال تلك الاحوال
انما يعرض اليكم الا انه لا ياتي باعتبار كية تلك الاحوال المعرض لا ذكره فانما هو متغير
كية الاجسام التي معها انما تلك الاحوال متغيرة معها وانما الاجسام باعتبار
مع تلك الاحوال فلا يلحق اليكم كونكم باعتبار انما تلك المتغيرة ليست في تلك الاحوال
وانما لها متغيرة مع السامعة والباقي متغيرة معها فانها **قوله** وانما مرجعة
الى احوالها كية الاجسام باعتبار عرض احوالها لاجل احوال الاجسام
لا يلحق احوالها كية الاجسام فانها لم تعلق لاجل احوالها لاجل احوالها
بالايات لا يعرض كافي بانه ولا حقه **قوله** وهذا كافي في متناهية
متناهية فان وصفي الشاهي وعدم الشاهي في اعتبارها كافي فاقم **قوله**
والاحوال التي تعتبر الاجسام من كيتها لما اشار الىها لغة اليكم كونكم
واحوالها احوالها ببيتها المعروض اليكم ما باعتبارها كية الاجسام
يجب ان يصير في هذا المعنى الى الطبع من جهة كية الاجسام التي
التي القادة بها قوله واحوال التي تعتبر الاجسام من كيتها فخصيل الاجسام
العارضة للاجسام باعتبار كية اجسامها على غير ما ذكره وقوله وانما
الاجسام فخصيل الاجسام التي تعرض لحوال الاجسام باعتبار كية اجسامها
يعرض اليكم كية الاجسام فاقم كونكم كية الاجسام فانها من احوال الاجسام
والكمية يعرض اليكم وانما نفسكم والكمية العارضة لاجلها فانها
استبدادكم لا وهل يقطعه ام لا ولا تعري فانها من احوال الاجسام
تعرض لاجل كية الاجسام بالعرض باعتبار كية اجسامها لاجلها فانها

في الزمان بالقرن في الاشياء الاخرى هذا وقوله ثم علمت ان الكية
 آية ان كلام الشيخ صريح في تفصيل احوال الاجسام التي تلحقها
 الكية لا احوال الاجسام التي تلحقها من جهة الكية على ما ذكرنا
 في توجيه هذا الكلام من الشيخ ما ذكرنا من جعله بيانا للفرض
 الكية لا احوال الجسم وتفصيله السابقه ولا يجعل
 قوله والاحوال التي تلحقها اجسامها
 ابتداء الكلام في بيان الاحوال للعلم
 باعتبار الكية وتفصيلها الى ان
 كما ذكرنا في الحق في قوله او
 معها على ما ذكرنا من

الناظر الى العالم الكامل ومع العلم بالناظر الى العالم الكامل

فقد علمت الرسالة الشريفة المتعلقة بالعباسية من كتابها
 تصنيف الاسناد المحقق والحق والصدق في دينهم ودينهم
 الكامل في نونه المجاميع بين رتبتي العلم والعل الشقي الشقي اقام
 دام ظله السامي ائمة الفاضل الكامل العالم العالم استاذ
 الفضلاء ابو الادب كمال الخراج المعقول والمنقول جاد الفهم
 والاصل صاحب المصنفات الدقيقة والافكار الدقيقة
 المستغنى عن الاطرار في الاقارب افاضين الحق الساري
 المشهور برحمة الله الباك في يوم عرفة سنة مائة و
 جدا لالف من الصبح والكتابة والكتابة كتابها على نعمة الله

الحق

المكتوب بخطه الشريف والمرحوم من الله تعالى ان ينفع بها جميع
 المحصلين ويمد ظله على رؤسنا وارؤس الطالبين يجعل
 العلم مفصلا بوجوده انما بحق محمد صلى الله عليه وآله وآله







